المحظور الصَّوتيّ في العربيَّة: دراسةٌ تحليليَّةٌ فونولوجيَّة
The Vocal Prohibited in Arabic, an Analytical Phonological Study

بيان محمد يوسف صالح [1] و محمود مبارك عبد الله عبيدات[2]

Bayan Mouhammed Yousef Saleh[1] & Mahmoud Mobark Obaidat [2]

10.15849/ZJJHSS.230330.06

الملخص

تُسَلِّطُ الدِّراسةُ الضَّوءَ على المحظور الصَّوتيّ في العربيَّة، دراسةً تحليليَّةً فونولوجيّة؛ بُغية التَّنظير ثمَّ التَّطبيق لمفهوم المحظور الصَّوتي في العربيَّة وبيان أسبابه ومعاييره، ولا سيَّما أثرُهُ في الحفاظ على هويَّة اللُّغة العربيَّة المتمثِّلة بالجانب الصَّوتي. وتتَّبعُ الدِّراسةُ المنهج الوصفيَّ التحليليّ، الّذي بدأ ببيان مفهوم المحظور الصّوتيّ لغةً واصطلاحًا، وبيان أسباب دخول الأصوات اللُّغوية حيّز المحظور الصَّوتيّ والتَّمثيل عليها ممَّا ورد في أُمَّات المصنَّفات اللُّغويَّة وفحص الأمثلة المدروسة وفق معطيات برمجيَّة (PRAAT). ومن ثمَّ ذكر معايير الوقوع في المحظور الصَّوتيّ، تقابلها معايير أمن المحظور الصَّوتيّ. وقد توصَّلت الدِّراسة إلى أنَّ ثِقل الجهد العضليّ المتحقِّقِ بأثرٍ من نوعيّةِ وكمّيّةِ الصّوامتِ والصّوائتِ (مخارجِها وصفاتِها) أساسُ تشكُّل المحظور الصّوتيّ، كما يأخذ تقارب وتباعد المخارج حيّز الغلبة دون الدَّيمومة في تشكُّل المحظور الصَّوتيّ، الّذي يمكن التَّجوُّز في التَّأليف منه، بالنَّظر إلى المدى الأطول والمرتبة الأقوى للصَّوت اللُّغويّ. فاللُّغة تقدِّمُ الأقوى رتبةً والأطولَ مدًى، وهي أمورٌ يمكنُ الكشفُ عنها بالاستعانة بمعطيات علم الأصوات المعاصر، ولا سيَّما تحليل أمثلة المحظور الصَّوتيّ مخبريًّا.

الكلمات المفتاحيَّة: المحظور الصَّوتيّ، الصَّوامت، الصَّوائت، تقارب وتباعد المخارج، برمجيَّة (PRAAT).

Abstract

The study sheds light on the vocal prohibited in Arabic, an analytical phonological study; to theorize and then apply the concept of the vocal prohibited in Arabic and explain its reasons and criteria, especially its impact on preserving the identity of the Arabic language represented by the vocal aspect. The study follows the descriptive-analytical approach, which began with a statement of the concept of the vocal prohibited, linguistically and idiomatically, and the reasons for considering linguistic sounds as prohibited ones, employing them from what was mentioned in the works of linguistics and inspecting the examined examples according to (PRAAT) software data. Then, it was mentioned the criteria for falling into the vocal prohibited, compared with the criteria for the avoidance of the vocal prohibited. The study concluded that the weight of the muscular effort achieved by the effect of the quality and quantity of consonants and vowels, their outputs and qualities, is the basis for the creation of the vocal prohibited. Likewise, the convergence and divergence of the outputs get the dominance, without permanenting the formation of the vocal prohibited, in which the composing from it can't be ignored, by considering the longer and the stronger rank of the linguistic sound, as language presents the strongest rank and the longest range. Thus, these things can be revealed with the assistance of contemporary phonetic data, especially the analysis of the examples of vocal prohibited in the laboratory.

Keywords: Vocal Prohibited, Consonants, Vowels, Convergence and divergence of the outputs, (PRAAT) software.

[1] روضة ومدرسة السلط الحديثة ، دكتوراة الدراسات اللغوية

[2] جامعة العلوم الاسلامية العالمية ، كلية الآداب والعلوم، قسم اللغة العربية وآدابها، النحو والصرف

*** للمراسلة: bayan_alsheikh@yahoo.com**

تاريخ استلام البحث: 2022/09/08

تاريخ قبول البحث: 2022/10/26

[1]Salt Modern School, PhD in Linguistic Studies

[2]The World Islamic Sciences & Education, The Faculty of Art and Science, Department of Arabic Language and Literature .

*** Corresponding author: bayan_alsheikh@yahoo.com**

Received: 08/09/2022

Accepted: 26/10/2022

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

المقدمة

قامت هذه الدراسة من أجل بيان الأداءات اللغوية التي تمنعها اللغة العربية في المستوى الصوتي بُغية الوصول إلى الأداء الصوتي السليم، إذ إن ديمومة اللغة العربية بديمومة المحافظة على هويتها الصوتية، وبمقدار تحقيق معايير المباحات الصوتية وتجنب الانزلاق في المحظورات الصوتية، تكون المحافظة على ديمومة اللغة العربية المتمثلة بالجانب الصوتي. فاللغة أصوات يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم **(مشكلة الدراسة وأهميتها)**. وقد كانت الإشارات إلى المحظور الصوتي لدى المتقدمين متناثرة –على أهميتها– يعوزها التخصص، وقد ترتب على ذلك عدم وضوح الإشارة إلى وجود المحظور الصوتي في العربية، وتنوّع الألفاظ والأساليب التي يمكن من خلالها تلمس مواطن الحديث عنه، الأمر الذي يعني حاجة الدرس الصوتي الحديث إلى العناية بدرس المحظور الصوتي في العربية، من خلال بيان مفهومه وأسباب دخول الأصوات اللغوية حيز المحظور الصوتي وأمثلته وطرق تناوله وعلامات التعرف عليه وعلامات التعرف على نقيضه أي المباح الصوتي.

وقد جاءت هذه الدراسة المعنونة بـ**(المحظور الصوتي في العربية، دراسة تحليلية فونولوجية)** مُحاوِلة التنظير أولًا ثم التطبيق ثانيًا لمفهوم المحظور الصوتي في العربية، بتطويع معطياته بناء على ما جاء في المصنفات اللغوية الأصيلة، بوصفها جمّاعة لألفاظ العربية الموثوق بها، وبيان الفصيح من غير الفصيح فيها، والوقوف على آليات تحليل المحظور الصوتي في العربية في ضوء معطيات علم الأصوات المعاصر؛ لتقديم تفسير للمحظور الصوتي في العربية وبناء النتائج على هذه التفسيرات.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى مناقشة مجموعة من الأهداف تتمثل في النقاط الآتية:

1- توضيح مصطلح المحظور الصوتي في الدرس اللغوي لغة واصطلاحًا.

2- بيان أثر التقارب والتباعد المخرجي بالوقوع في المحظور الصوتي، وعلاقة المهمل والمستعمل في العربية بالمحظور الصوتي.

3- بيان أسباب الوقوع في المحظور الصوتي في العربية.

4- استجلاء أمثلة المحظور الصوتي في العربية وتفسيرها.

5- كشف معايير الوقوع بالمحظور الصوتي في العربية ومعايير أمن المحظور الصوتي.

أسئلة الدراسة: تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما المقصود بالمحظور الصوتي في العربية؟

2- ما علاقة التقارب والتباعد المخرجي بالوقوع بالمحظور الصوتي، وما علاقة المهمل والمستعمل في العربية بالمحظور الصوتي؟

3- كيف يمكن دراسة المحظور الصوتي في العربية في ضوء معطيات علم الأصوات المعاصر؟

4- ما أسباب دخول الأصوات اللغوية حيّز المحظور الصوتي؟

5- كيف يمكن التمييز بين المحظور الصوتي والمباح الصوتي في العربية؟

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

دواعي اختيار الدراسة: إن موضوع المحظور الصوتي في العربية موضوع بكرٌ في الدرس اللغوي، يحتاج إلى تأسيس ومزيد من البحث. ففي حدود اطلاع الباحثة رأت عوز الدراسات اللغوية لمثل هذه الدراسة على أهميتها في الحفاظ على الهوية الصوتية للغة العربية.

الدراسات السابقة: تستند هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات، على رأسها: **المحظورات الصوتية الأدائية في العربية، حسن الملخ وسهى نعجة، بحث منشور، مجلة جامعة النجاح للأبحاث– العلوم الإنسانية، مج28، ع9، 2014م.** حيث تناولت الدراسة المحظورات الصوتية الأدائية في العربية، من خلال ثلاث دوائر، هي: دائرة الصوت المفرد، ودائرة أصوات البنية اللغوية المقبولة، ودائرة أصوات البنى المتتابعة المقبولة، ولكل دائرة منها محظوراتها الصوتية التي تنبني على علل مختلفة. وقد هدفت الدراسة إلى التنبيه على المسالك الصوتية التي لا يجوز السير فيها ولا سيما احتفال اللغة العربية الحالية بخليط من الأصوات النافرة والمختلطة بالرطانة الأجنبية. وقد كان يتوقع من الدراسة تركيزها على أسس مفهوم المحظور الصوتي ولا سيما بكورته، كما أن الدراسة تستند على الأمثلة أكثر من الشواهد اللغوية، تلك الأمثلة التي يعوزها التعليل المستند إلى معطيات علم الأصوات المعاصر، على أنه يُشهد لهذه الدراسة فضل السبق في التنظير لدرس المحظور الصوتي في العربية، الذي يمكن البناء عليه في توسعة هذا الموضوع البكر. لذا ترنو الدراسة إلى إتمام لبنة البناء، محاولة بيان أسس مفهوم المحظور الصوتي، بدراسة تحليلية فونولوجية معاصرة.

تلي هذه الدراسة دراسة: **ائتلاف الصوامت في بنية الكلمة العربية عند اللغويين القدماء: دراسة صوتية صرفية، خالد محمد المساعفة، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2016م.** إذ تعد بذرة مهمة تساعد في التأسيس لمفهوم المحظور الصوتي؛ إذ قامت مُحاوِلة بيان ائتلاف الصوامت في البنى، وأثر مخارج الأصوات وصفاتها في تحقيق هذا الائتلاف، مؤكدة حاجة الدراسة إلى الاستقراء التام من أجل بناء نظرية متكاملة، ومُحاوِلة الاعتناء بجهود المتقدمين بمسائل ائتلاف الصوامت وبيان المهمل من المستعمل والجائز من الممتنع من المستثقل. وقد اتكأت الدراسة –على فضلها– على النقولات من أمات الكتب اللغوية، التي كان يعوزها التحليل الفونولوجي الحديث القائم على معطيات على الأصوات المعاصر؛ لبيان موضع الائتلاف من عدمه، بالإضافة إلى حاجتها إلى النظر لصوائت الصوامت وأثرها في التأليف. فتكون هذه الدراسة قد تناولت جزئيات تحمل إشارات إلى درس المحظور الصوتي، يمكن الاستعانة بها أثناء الدراسة. لذا جاءت هذه الدراسة مُحاوِلة التخصص في درس المحظور الصوتي، وفق معطيات علم الأصوات المعاصر.

وعلى ضوء الحقائق السابقة اتبعت الدراسة **المنهج الوصفيّ التحليلي**، الذي قام في مقدّمة وخمسة عنوانات **(إطار تقسيماته)**، على النحو الآتي:

المقدّمة: وتتطرّق إلى هدف الدراسة وأسئلة الدراسة ومشكلة الدراسة وأهمية الدراسة وسبب اختيار الموضوع والدراسات السابقة، إضافة إلى المنهجيّة المتّبعة في الدراسة.

أولًا: المحظور الصوتي بين اللغة والاصطلاح.

ثانيًا: أثر التقارب والتباعد المخرجي في الوقوع بالمحظور الصوتي.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

ثالثًا: دخول الأصوات اللغوية حيز المحظور الصوتي.

رابعًا: علامات الوقوع بالمحظور الصّوتي.

خامسًا: علامات أمن المحظور الصوتي (المباحات الصوتية).

ويتأسس على بيان مضامين هذه المقدمة، تبصّر **نتائج الدراسة** الموضحة لمفهوم المحظور الصوتي ومتعلقاته، التي من شأنها إيضاح صورة المحظور الصوتي في العربية

أولًا: المحظور الصوتي بين اللغة والاصطلاح

لعل الحاجة باتت ماسة لدراسة المحظور الصوتي، ولا سيما أن اللغة العربية الآن بعيدة المنال على كثير من أهلها، الذين يكثرون التذمر من صعوبتها ويشتطون في وصفها بالعائق الأكبر الذي يحرمهم من الانخراط الجيد في مناسباتهم، على الرغم من إقرار الثقات أن ليس هناك لغة صعبة على أهلها، وما انعدام الإلف بين الطرفين إلا لأن أهلها تغافلوا عنها وتنابذوا فيما بينهم باللسن الناشزة، فلا يوظفونها إلا نزرًا في مناسباتهم، وهذا النزر تراه محشوًّا بالأغلاط والتجاوزات[1]. ومن حيث تلك الأغلاط والتجاوزات، جاءت هذه الدراسة مبيّنة مفهوم المحظور الصوتي ومتعلقاته.

أ- المحظور الصوتي لغةً:

أصل دلالة المحظور المنع والقطع والحَجر والحبس[2]، وفي الإنجليزية "Prohibited"[3]، والحاظر اسم الفاعل الذي أمر بالمنع، والمحظور اسم المفعول الذي وقع عليه فعل المنع، فعطاء الله تعالى إذا أمر بنفاذه لا يكون محظورًا عن عبده، وفي ذلك قال ابن فارس (ت: 395هـ): "الحَاءُ وَالظَّاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ. يُقَالُ حَظَرْتُ الشَّيْءَ أَحْظُرُهُ حَظْرًا، فَأَنَا حَاظِرٌ وَالشَّيْءُ مَحْظُورٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: 20]، وَالْحِظَارُ: مَا حُظِرَ عَلَى غَنَمٍ أَوْ غَيْرِهَا بِأَغْصَانٍ أَوْ شَيْءٍ مِنْ رَطْبِ شَجَرٍ أَوْ يَابِسٍ، وَلَا يَكَادُ يُفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا بِالرَّطْبِ مِنْهُ ثُمَّ يَيْبَسُ، وَفَاعِلُ ذَلِكَ الْمُحْتَظِرُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَكَانُواْ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر: 31]، أَيِ الَّذِي يَعْمَلُ الْحَظِيرَةَ لِلْغَنَمِ ثُمَّ يَيْبَسُ ذَلِكَ

---

[1] انظر: بشر، كمال: **جدلية الفكر العربي في تناول النحو**، مجلة التعريب، العدد الثامن والثلاثون، القاهرة، 2010م، ص23–24.

[2] انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 170هـ): **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، باب الحاء والظاء والراء معهما ح ظ ر يستعمل فقط، 3/ 196–197. انظر: ابن دريد، محمد بن الحسن، أبو بكر (ت 321هـ): **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، مادة حظر (ح ر ظ) 1/ 517. انظر: الزمخشري، أبو القاسم (ت 538هـ): **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، مادة (ح ظ ر)، 1/ 198. انظر: الرازي، محمد بن أبي بكر (ت 666هـ): **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط5، 1999م، مادة حظر، ص76. انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين(ت: 711هـ): **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، مادة حظر، 2/ 912. انظر: الفيروز آبادي، مجد الدين (ت: 817هـ): **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005م، مادة حظر، 1/ 377. انظر: الزبيدي، مرتضى (ت 1205هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس**، مجموعة من المحققين، دار الهداية، مادة حظر، 11/ 57–59.

[3] قلعجي، محمد رواس و قنيبي، حامد صادق: **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، ط2، 1988م، ص412–413.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

فَيَتَهَشَّمُ، وَيُقَالُ جَاءَ فُلَانٌ بِالْحَظِرِ الرَّطْبِ، إِذَا جَاءَ بِالْكَذِبِ الْمُسْتَشْنَعِ. وَيُقَالُ هُوَ يُوقِدُ فِي الْحَظْرِ، إِذَا كَانَ يَنِمُّ وَقَدْ مَضَى شَاهِدُهُ"[1].

ب- المحظور الصوتي اصطلاحًا:

أما من حيث الاصطلاح فلا بد أن المعنى الاصطلاحي للمحظور أخذ كينونته من المعنى اللغوي، وإذا كانت المعاني اللغوية للحظر تدور في فلك المنع والقطع والحجر والحبس، فإن المعنى الاصطلاحي للمحظور عند نعته بكلمة الصوتي (المحظور الصوتي)، يصبح معنيًّا بالأداءات التي تمنعها اللغة العربية في المستوى الصوتي وصولًا إلى الأداء الصوتي السليم[2]؛ إذ إن ديمومة اللغة العربية بديمومة المحافظة على هويتها الصوتية، وبمقدار تحقيق معايير المباحات الصوتية وتجنب الانزلاق في المحظورات الصوتية، تكون المحافظة على ديمومة اللغة العربية المتمثلة بالجانب الصوتي، فاللغة أصوات يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم.

وسُمّيت هذه الظاهرة بالمحظور الصوتي نسبة إلى اسم المفعول ولم تُسَمَّ بظاهرة الحظر الصوتي نسبة إلى عملية الحظر (المصدر)؛ لأن الأصوات التي وقع الحظر عليها وتشكلت الظاهرة بسببها هي أساس عملية الحظر، فالحظر ليس هدفًا، وإنما يكمن الهدف في تتبع السياقات التي يقع بها المحظور الصوتي بفعل من الأصوات اللغوية؛ لحصرها والتنبيه على الانزلاق بها، وصولًا إلى الحفاظ على هوية اللغة العربية المتمثل بالأداء الصوتي السليم. وقد أطلق الحاج علي هوارية اسم الألفاظ المغلطة على الألفاظ التي وقع بها المحظور الصوتي، أي الألفاظ التي يعسر النطق بها إما بسبب مخرج الصوت ذاته وإما بسبب العسر المتكلف عند اقتران صوت لغوي مع صوت لغوي آخر[3].

فمن المحظور الصوتي على سبيل المثال، اقتران السين بالتاء والذال والظاء؛ وفي ذلك قال ابن منظور (ت: 711هـ): "أُهملت السين مع التاء والذال والظاء إلى آخر حروفها على ترتيبه فلم يُستعمل من جميع وجوهها شيء في مُصاصِ كلام العرب، فأَما قولهم هذا قضاءُ سَذُومَ بالذال فإنه أَعجمي وكذلك البُسَّذُ لها الجَوْهَرِ ليس بعربي وكذلك السَّبَذَة فارسي"[4]. كذلك فإن اجتماع الجيم والقاف في كلمة واحدة دون فاصل يعد من المحظور الصوتي في اللغة العربية، "قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْجِيمُ وَالْقَافُ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إلا مُعرَّبًا أَو حِكَايَةَ صَوْتٍ مِثْلَ كَلِمَاتٍ ذَكَرَهَا هُوَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَنُفَرِّقُهَا نَحْنُ هُنَا بِتَرَاجِمَ فِي أَماكنها وَنَشْرَحُ فِيهَا مَا ذَكَرَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ؛ وَقَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: قَالَ أَبو مَنْصُورٍ الْجَوَالِيقِيّ فِي الْمُعَرَّبِ: لَمْ تَجْتَمِعِ الْجِيمُ وَالْقَافُ فِي كَلِمَةٍ عَرَبِيَّةٍ إلا بِفَاصِلٍ نَحْوَ

---

[1] ابن فارس، أبو الحسين (ت 395هـ): **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (د-د)، (د-ط)، 1979م، مادة حظر، 2/ 80-81.

[2] انظر: الملخ، حسن، ونعجة، سهى: **المحظورات الصوتية الأدائية في العربية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد الثامن والعشرون، العدد التاسع، 2014م، ص2155.

[3] انظر: هوارية، الحاج علي: شروط تأليف المفردات العربية من منظور الدرس الصوتي قديمًا وحديثًا، مجلة العربية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، المجلد السادس، العدد الثاني، 2019م، ص77.

[4] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين (ت: 711هـ): **لسان العرب**، دار صادر، ط4، بيروت، 2007م، المجلد الثاني، حرف الباء، ص83، مادة بسذ.

جَلَوْبَق وجَرَنْدَق، وَقَالَ اللَّيْثُ: الْقَافُ وَالْجِيمُ جَاءَتَا فِي حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ أَكثرها مُعَرَّبٌ، قَالَ وأُهملا مَعَ الشِّينِ وَالصَّادِ وَالضَّادِ وَاسْتُعْمِلَا مَعَ السِّينِ فِي الجَوْسَقِ خَاصَّةً، وَهُوَ دَخِيلٌ معرّب"[1].

ج- المحظور الصوتي بين اللغة والشريعة:

المحظور من المصطلحات المشتركة بين اللغة والشريعة، وإذا كان الجامع المشترك في معنى الحظر بين كلا العلمين هو المنع، فإن معنى الحظر في الشريعة يمكن عده بالأوسع كونه أصبح حكمًا شرعيًّا من جهة، ولما يقع بينه وبين مصطلح الحرام من تنازع أحيانًا من جهة أخرى، وضد المحظور المباح من الإباحة، فالإباحة مأخوذة من: "أَبَحْتُ الشيءَ، إذا لم تَحْظُرْهُ، وهو مأخوذٌ مِن باحةِ الدَّارِ، أي: مُتَّسَعُها، فسُمِّيَتِ الإباحةُ إباحةً لاتِّساعِ الأمرِ فيها"[2]. ومتى يتوهم المخاطب أن الفعل محظور عليه يكون "الأمر إذنًا له بالفعل، ولا حرج عليه في الترك"[3].

وعليه فإن الفرق بين المحظور والحرام، أن الشيء يكون محظورًا إذا نهى عنه ناه وإن كان حسنًا، أما الحرام فلا يكون الإتيان به إلا قبيحًا، وكل حرام محظور وليس كل محظور حرامًا[4]. ومفهوم القول بأن الضَّرورات تبيح المحظورات يعني: "الحاجات الملحّة تجيز ما لا يجوز في حدود الضرورة الشرعيّة"[5]. كذلك الصوت اللغوي يكون محظورًا إن نهى عنه ناهٍ، والناهي هو **العلة الصوتية المتعلقة بالصوت اللغوي ذاته أو ما يجاوره من أصوات**، أو **العلة العُرفية المتعلقة بالسماع عن العرب ومخالفة معهود كلامهم**، ما لم يوجد من ضرورة تبيح المحظور.

نحو الضرورة الشعرية والحكاية على سبيل المثال، وإن كان من الضرورات الشعرية ما يعد من المحظور الصوتي، نحو ضرورتي الحذف والزيادة، إذا أدتا إلى لبس في المعنى وفجوة في الأداء الصوتي، فالضرورة التي يمكن قبولها في الشعر رغم وعورتها هي ما ثبت استعمالها في شعر عصر الاحتجاج، أما ما كانت مخترعة على غير مثال سابق من الملبس الوعر فلا يجوز قبولها، كأن تحذف صوت اللام من كلمة الرجل فتقول (الرج) أو أن تشبع الضمة (زيادة) كأن تقول يكتوب في يكتُب؛ إذ إن غاية الكلام الإفهام، والأصل في الضرائر الحصر لا الاختراع والتوليد[6]. أما الحكاية فيسمح لها بحمل المحظور الصوتي لعلة السماع، وفي ذلك قال الفراهيدي (ت: 170هـ) على سبيل المثال: "ولو كان الهُعْخُع من الحكاية لجاز في قياس بناء تأليف العرب، وإن كانت الخاء بعد

---

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين (ت: 711هـ): **لسان العرب**، دار صادر، ط4، بيروت، 2007م، المجلد الثالث، حرف الجيم، ص60.

(2) ابن فارس (ت 395هـ): **حلية الفقهاء**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الشركة المتحدة للتوزيع، ط1، بيروت، 1983م، ص27. انظر: الرازي، محمد بن أبي بكر (ت 666هـ): **مختار الصحاح**، مصدر سابق، مادة (ح ظ ر)، ص76.

(3) عتيق، عبد العزيز (ت 1396هـ): **علم المعاني**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2009م، ص79.

(4) انظر: العسكري، أبو هلال (ت 395هـ): **معجم الفروق اللغوية**، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، ط1، 1412هـ، ص486هـ.

(5) عمر، أحمد مختار (ت 1424هـ) بمساعدة فريق عمل: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، ط1، 2008م، 1/ 519.

(6) انظر: الملخ، حسن، ونعجة، سهى: **المحظورات الصوتية الأدائية في العربية**، مرجع سابق، ص2178.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

العين، لأن الحكاية تحتمل من بناء التأليف ما لا يحتمل غيرها"[1]. كذلك فإن علاقة علم اللغة وعلم الشريعة بمفهوم المحظور الصوتي علاقة حقيقية، عمادها العلاقة بين علم التجويد وعلم الأصوات اللغوية، إذ يمكن القول بأن دائرة المحظور الصوتي في علم التجويد أوسع من دائرة المحظور الصوتي في الدرس العربي، وإذا كان الدرس العربي يُخرج ما وقع في المحظور الصوتي من الفصاحة العربية، فإن علم التجويد يلحّن من يأتي بالمحظور الصوتي، وإن كان مِن الأداءات الصوتية ما هو محظور في العربية، فإن منه ما يعد من المباحات الصوتية في علم التجويد.

فمن المقاطع الصوتية التي يمكن وصفها بأنها تمثل محظورًا صوتيًّا ما يطلق عليها اسم العناقيد الصوتية أو العناقيد الفونيمية، والعنقود الصوتي يمثل اجتماع الصوامت في سلسلة صوتية من غير أن يفصل بينها بصائت، أو مجموعة صوامت أو صوائت متتالية في مقطع واحد، فهو أداء صوتي خولفت به القواعد الصوتية التي بناها علماء اللغة، من حيث خرقه للنظام المقطعي في العربية، وهو مصطلح يرادف المصطلح الإنجليزي (Sound Cluster) أو (Cluster Consonant) ومسموح به في اللغات الأخرى، نحو الإنجليزية، كما في كلمة (**Str**eet) وكلمة (**Str**ange) أي اجتماع أكثر من صامت في بداية المقطع أو نهايته، والعربية لا تسمح بتتابع الأصوات الصامتة الساكنة في مقاطعها، كما أن مقاطعها لا تنتهي إلا بصامت واحد أو صامتين كحد أقصى في الوقف، وقد أجيز هذا التعنقد الصوتي من قبل قرّاء القرآن الكريم في مثل **الإدغام الكبير**[2] **وتاءات البزي**[3]. وعلة هذا التعنقد الصوتي هو ضياع الحركات، الذي يترتب عليه تتابع الصوامت الساكنة في مقطع واحد أو في مقطعين متجاورين، ومقاطع العربية لا تخلو من التقاء صامتين في مقاطعها، كما في المقطع (ص ح ص ص) الذي أطلق عليه اسم المقطع العنقودي الصغير، وكما في المقطع (ص ح ح ص ص) الذي أطلق عليه المقطع العنقودي الطويل[4].

ثانيًا: أثر التقارب والتباعد المخرجي في الوقوع بالمحظور الصوتي

إن نوعية الأصوات المكونة للبنية **ودرجة التقارب والتباعد المخرجي** فيما بينها، من أبرز أسباب الوقوع بالمحظور الصوتي التي ذكرها المتقدمون، حتى شبهوا شدة التقارب بمشية المقيد؛ ذلك "أن أعضاء النطق بعد الفراغ من إخراج الصوت يضطرها الحرف الثاني إلى أن تعود إلى مخرج قريب جدًّا من الأول، وكان يسهل عليها أن تنتقل إلى مخرج أبعد، كأن تثب من الحلق إلى اللسان مثلًا، والمقيد ينقل قدمه ليضعها بعيدة، ثم يثقله القيد

---

[1] الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: 170هـ): **العين**، مصدر سابق، 1/ 54–55.

[2] إدغام ينسب إلى أبي عمرو بن العلاء (ت: 154هـ)، يقصد به إدخال صامت صحيح متحرك بصامت صحيح متحرك بحيث يصيران صامتًا واحدًا مشدّدًا، وقد يكون السابق لهما ساكنًا، الأمر الذي يترتب عليه التقاء صامتين ساكنين من غير أن يفصل بينهما بصائت، وقد يكون في كلمة أو في كلمتين، نحو إدغام الراء بالراء في (شَهْرَّمضان) أي شهر رمضان و (أمرَّبهم) أي أمر ربهم و (بعْتَّوكيدها) أي بعد توكيدها. انظر: عبد، جواد كاظم: **إشكالية العنقود الصوتي بين القدماء والمحدثين (الأصول والامتدادات والتمثلات)**، العميد مجلة فصلية محكمة، السنة العاشرة، المجلد العاشر، العدد الأربعون، المديرية العامة للتربية، محافظة المثنى، ص326.

[3] قراءة تلقتها الأمة بالقبول، تنسب إلى القارئ أحمد البزي (ت: 250هـ)، تقوم على تشديد تاء المضارعة في صيغتي (تَّفعل و تّفاعل)، أي إدغام التاء بالتاء، وقد تدغم التاء بالتاء وقبلها صوت ساكن، مما يترتب على الإدغام اجتماع صامتين قبلهما ساكن، كما في (إنْتَّولوا) أي: (إن تولوا). انظر: عبد، جواد كاظم: **إشكالية العنقود الصوتي بين القدماء والمحدثين (الأصول والامتدادات والتمثلات)**، المرجع السابق، ص326–327.

[4] انظر: عبد، جواد كاظم: **إشكالية العنقود الصوتي بين القدماء والمحدثين (الأصول والامتدادات والتمثلات)**، مرجع سابق، ص321–328.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

فيضطر إلى أن يعود إلى موضع قريب جدًّا"[1]، وفي ذلك قال ابن دريد (ت: 321هـ): "اعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كَانَت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت"[2]. ويرى تمام حسان أن "عبارة ابن دريد القائلة: إذا تباعدت مخارج الحروف حسن تأليفها، أكثر صدقًا وأقل تورطًا من قوله: اعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت؛ لأن العبارة الأولى لم تتورط كما فعلت العبارة الثانية في ادِّعَاء ثقل الكلمات المؤلفة من حروف متقاربة تقاربًا لا تنافر فيه"[3].

وقد بين ابن وهب الكاتب (ت: 335هـ) حكم ائتلاف أصوات بعينها بأثر من التقارب المخرجي، على النحو الآتي[4]:

---

[1] أبو موسى، محمد محمد: **خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني**، مكتبة وهبة، ط7، ص62.

[2] ابن دريد، أبو بكر (ت: 321هـ): **جمهرة اللغة**، مصدر سابق، 1/ 46.

[3] عمر، تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، ط5، 2006م، ص269.

[4] ابن وهب الكاتب، أبو الحسين (ت: 335هـ): **البرهان في وجوه البيان**، تحقيق: حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، 1969م، ص357. يلاحظ أن ابن وهب أخبر عن جواز اقتران الضاد بالجيم بتقديم الضاد على الجيم لفرق المرتبة وطول المدى بين الصوتين، فكان التقديم للأقوى والأطول، ولم يقل بجواز اقتران الضاد مع الشين لا تقديمًا ولا تأخيرًا. فإذا نظرنا إلى طول المدى لكلا الصوتين، فالضاد والجيم كلاهما طويل المدى في المخرج، أما الضاد ففي موضع نطقه الجانبي وصفة الاستطالة فيه زيادة في المدى والرتبة، وأما الشين ففي صفة التفشي التي وسعت من مدى

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

جدول (1): حكم ائتلاف أصوات بعينها عند ابن وهب الكاتب (ت: 335هـ)

الرقم	الأصوات	حكم الائتلاف بين أصواته
1-	**أصوات الحلق**	لا تأتلف ولا تقترن.
2-	**ق ك**	القاف والكاف لا يتقارنان (يجتمعان) في أصل بناء الكلمة، وإنما يتجاوران فيما لم يكن أصلًا، نحو (كقولك).
3-	**ج ض**	تجوز مقارنة الجيم للضاد بتقديم الضاد دون تأخيرها، كما في (الضجيج)، فمخرج الضاد أطول مدى من مخرج الجيم، ومرتبته أعلى من مرتبة الجيم.
4-	**ش ج**	تجوز مقارنة الشين للجيم بالتقديم والتأخير، كما في (الجش والشج).
5-	**ض ش**	لا تجوز مقارنة الضاد للشين لا بتقديم ولا تأخير لتقارب مخرجهما.
6-	**أصوات الصفير**	لا يقارن بعضها بعضًا
7-	**أصوات النفث**	لا يقارن بعضها بعضًا
8-	**أصوات الانطباق**	أصوات الانطباق تقارن؛ لأن مخارجها وإن كانت متساوية فإنها متباينة، وأكثر العرب تدغم ما يتقارن منها.
9-	**أصوات طرف اللسان**	يقارن بعضها بعضًا، والعرب لا يكادون يجمعون اثنين منها إلا أدغموا أحدهما في الآخر
10-	**أصوات الشفة**	يأتلف بعضها مع بعض لخفتها، وقلة الكلفة على اللسان فيها

وقد أكد ابن جني (ت: 392هـ) فكرة أن الأصوات في تقاربها كلفة ومشقة أكثر منها في تباعدها، مصوّرًا مشقة المتجاورين بمشقة نقد الدينار من الدينار التي بها كلفة لإمكانية وقوع اللبس، أما مجاورة المتباعدين فتشبه

نطقه زيادة في المدى والرتبة، ولما تضارعا في الرتبة وطول المدى وتقاربا امتنعت مقارنتهما لبعضهما، مع ضرورة التنبيه أن ابن وهب (ت: 335هـ) يقصد في توصيفه نطق الضاد القديمة.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

نقد الدينار من الدرهم فلا كلفة لأمن اللبس[1]. كذلك أخبر ابن جني أن الأصوات اللغوية لها تعلق ومشاركة للموسيقى، مصوّرًا خروج الأصوات اللغوية بالناي ووتر العود[2]، وكما ينشز الضارب على الناي والعود بألحانهما، كذلك يقع ابن اللغة في المحظور الصوتي حين لا ينسج البنى اللغوية وفق أصولها، فيؤلف ما لا يؤتلف ليجاورا بعضهما، مكسبًا البنية اللغوية ثقلًا في النطق ونبوًّا عن السمع ووعورة ووحشية في البناء آتيًا بما ليس من كلام العرب.

وتساءل ابن الأثير (ت: 637هـ) ثم أجاب: ما الذي أكسب البنية الائتلاف حين تركبت من أصوات متباعدة المخارج؟ وما الذي أخرجها من الائتلاف حين تركبت من أصوات متقاربة المخارج؟ مجيبًا عن ذلك بأن "النطق إذا أتى على مخارج حروف اللفظة، وهي متباعدة، ليجمعها ويؤلفها، كان له في ذلك مهلة وأناة؛ لأن بين المخرج إلى المخرج فسحة وبعدًا، فتجيء الحروف عند ذلك متمكنة في مواضعها؛ غير قلقة ولا مكدودة. وإذا أتى النطق على مخارج حروف اللفظة وهي متقاربة، ليجمعها ويركبها، لم يخلص من مخرج إلا وقد وقع في المخرج الذي يليه؛ لقرب ما بينها فيكاد عند ذلك يعتبر أحدهما بالآخر، فتجيء مخارج حروف اللفظة قلقة مكدودة، غير مستقرة في أماكنها"[3]. على أن ابن الأثير لم ينفِ أن من المتقارب ما يكون حسنًا، فقد قال فيما يتعلق بتباعد الأصوات اللغوية وتقاربها: "ولسنا نعني بذلك أن المتقارب المخارج لا يكون حسنًا ولا جيدًا، بل نعني بذلك أن الغالب على المتباعد المخارج من الألفاظ الجودة والحسن، والغالب على المتقارب المخارج الرداءة والقبح. ألا ترى أن (الجيم والشين والياء) لها مخارج متقاربة، وهي من وسط اللسان، بينه وبين الحنك، وتسمى ثلاثتها الشجرية، فإذا ركبنا منها شيئًا من الألفاظ يجيء حسنًا رائقًا، فإن قلنا: (جيش)، كانت لفظة محمودة، وأن قدمنا الشين على الجيم فقلنا: (شجي) كانت أيضًا لفظة محمودة. فهذه مخارج متقاربة، وقد ركبنا منها هاتين اللفظتين، وجاءتا في غاية الحسن والرونق. وهذا يكون نادرًا في المتقارب المخارج وإنما الأكثر والغالب يجيء في المتباعد المخارج"[4].

كذلك رأى يحيى بن حمزة العلوي (ت 745هـ) أن **أساس المحظور الصوتي آت من التأليف** (العناية في التركيب) الذي يحصل بسببه التنافر والثقل فيكون اللفظ قبيحًا، أو العذوبة والسلاسة فيكون اللفظ حسنًا، رافضًا التعويل على قرب المخارج وتباعدها للحكم على قبح اللفظة أو حسنها. وفي ذلك يقول: "قد بان من حسن تصرف واضع اللغة امتناعه من الجمع بين العين والحاء، وبين الغين والخاء، ومن الجمع بين الجيم والصاد، وبين الجيم والقاف، وبين الذال المعجمة والزاي، وما ذاك إلا **لما يحصل من تأليف هذه من البشاعة والثقل على الألسنة فى النطق، وليس ذلك من أجل ما يحصل من تقارب مخارج الحروف وتباعدها** كما يزعمه ابن سنان وغيره من أرباب هذه الصناعة، فإنهم عوّلوا على أن القرب منها يكون سببًا فى قبح اللفظ، والتباعد فى المخرج فيها يكون سببًا فى حسن اللفظ، وهذا فاسد فإنه ربما يعرض لما كانت حروفه متباعدة استكراه فى النطق"[5]. وقد استدل على كلامه

---

[1] انظر: ابن جني، أبو الفتح (392هـ): **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 2/ 430-431.

[2] انظر: نفسه، 1/ 8-9.

[3] نفسه، ص40.

[4] نفسه، ص33.

[5] العلوي، يحيى بن حمزة (ت 745هـ): **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1/ 59.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

بمثالي (مَلَعَ وَذُقْتُهُ)، إذ إن العين في ملع من أحرف الحلق، والميم من الشفتين، واللام من وسط اللسان، ومع ذلك فإنها ثقيلة على اللسان ينبو عنها الذوق، وذكر في مقابل المثال (مَلَعَ) مثال (ذُقْتُهُ) وكيف تتقارب أحرفه دون أن تخرج عن حسن الذوق فى اللسان، وعليه فإن مستند الإعجاب فى حسن تأليف اللفظة، إنما هو الذوق السليم، والطبع المستقيم[1].

كذلك أكد التهانوي (ت: 1158هـ) أن المرجع في معرفة المحظور الصوتي المتمثل ببيان ما لا يأتلف من الأصوات **عائد إلى الحس وليس إلى تقارب أو تباعد الأصوات**، مؤكدًا أن **الفئة المقصودة بالحس هم العرب الأقحاح أصحاب السليقة والفصاحة**، إذ قال: "وإياك أن تذهب إلى شيء منها إذ الكلّ مبني على الغفلة عن تعيين مرجع التنافر وعن كثير من المركبات الفصيحة الملتئمة من المتباعدات نحو علم وفرح، والملتئمة من المتقاربات نحو جيش وشجي، ومن مال إلى أنّ اجتماع المتقاربات المخارج سبب للتنافر لزمه عدم فصاحة ألم أعهد"[2]. وكأنه يريد أن يقول: إن كلمة (أَعْهَدْ) بها من تقارب الهمزة والعين والهاء في المخرج ولا يقال بعدم تآلف أصواتها, كما أن ورود المحظور الصوتي في القرآن الكريم مما لا يؤمن به عاقل وهو النص الكامل في الفصاحة، ومنه تستمد اللغة العربية بنيانها في مستوياتها كافة.

والحقيقة أن كلام كلًّا من يحيى بن حمزة العلوي والتهانوي يمكن البناء عليه بما أخبر به ابن وهب الكاتب (ت: 335هـ) حين أشار إلى المدى الأطول والمرتبة الأقوى في حال اتصال المتقاربين، ويوضح ذلك كلام ابن جني حين بيّن أن علة إهمال ما أهمل أكثره عائد للاستثقال الذي تلمس به نفور الحس وكلفة الإتيان به، وسبب الاستثقال الأول هو تقارب مخارج الأصوات، ثم قال: "فإن جمع بين اثنين منها قدّم **الأقوى على الأضعف** نحو أهلٍ وأحدٍ وأخٍ وعهدٍ وعهْرٍ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا **بتقديم الأقوى** منهما نحو أُرُلٍ ووتِد ووطد، يدل على أن الراء أقوى من اللام وأن القطع عليها أقوى من القطع على اللام، وكأن ضعف اللام إنما أتاها لما تُشْرَبه من الغُنَّة عند الوقوف عليها؛ ولذلك لا تكاد تعتاص اللام. وقد ترى إلى كثرة الُلثغة في الراء في الكلام. وكذلك الطاء والتاء هما أقوى من الدال؛ وذاك لأن جَرْس الصوت بالتاء والطاء عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال. وأنا أُرى أنهم إنما **يقدّمون الأقوى من المتقاربين من قِبَل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس**، فلما اعتزموا النطق بهما قدّموا أقواهما لأمرين أحدهما أن **رتبة الأقوى أبدًا أسبق وأعلى** والآخر أنهم إنما **يقدّمون الأثقل ويؤخّرون الأخفّ** من قِبَل أن المتكلم في أوّل نطقة أقوى نَفْسا وأظهر نشاطًا فقدّم أثقل الحرفين وهو على أجمل الحالين"[3]. فالأعم الأغلب وقوع المحظور الصوتي بين الأصوات المتقاربة المخارج، إلا أنه في حال ائتلاف المتقاربين مما سمع عن العرب يلاحظ تقديم الأقوى مرتبة والأطول مدى.

وقد عرض الشيوي مجموعة من الضوابط التي تحكم ائتلاف الأصوات في البينة الواحدة، نحو **الضابط الكمي** الذي يشترط ألا يتجاوز عدد المتنافرات المقترنة صوتين اثنين، **والضابط الموقعي** الذي يوقف قبول اجتماع

---

[1] انظر: نفسه، 1/ 59-60.

[2] التهانوي، محمد بن علي (ت: بعد 1158هـ): **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م، 1/ 514.

[3] ابن جني، أبو الفتح (ت: 392هـ): **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، 1/ 55-56.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

المتنافرات الصوتية في بنية واحدة على عدم الاقتران المباشر، كأن يفصل بين الصوتين المتنافرين صوت آخر، **والضابط النوعي** الذي يتيح الإجازات اللغوية بين الصوامت المتجاورة، تلك الإجازات التي من شأنها تعديل ائتلاف الصوامت في البنية الواحدة نحو الإدغام أو الإبدال أو الحذف على سبيل المثال[1]. كما أكد كلا من عبد العزيز موسى ورائد طافش أن التبدلات الصوتية الحاصلة ولا سيما بين الأصوات النطعية تهدف إلى تسهيل النطق، وتحقيق الانسجام بين الأصوات المتجاورة، وأن التقابل بين الأصوات المبدلة تقابل فوناتيكي وليس فونولوجيًّا؛ أي لا ينبني عليه تغير دلالي أو وظيفي[2]. كذلك عرض المصاروة فكرة توسعة دائرة الحدود الفاصلة في التبدلات الصوتية بين المؤثر والمتأثر، لتتجاوز الكلمة والكلمتين إلى الجملة والجملتين؛ إذ إن التبدلات الصوتية تتسع لتشمل التجمعات الصوتية والصرفية والمقطعية والتركيبية[3].

ومن حيث أثر تقارب وتباعد المخارج في الوقوع بالمحظور الصوتي، يمكن تبيّن **علاقة المهمل والمستعمل في العربية بالمحظور الصوتي**؛ إذ بإمكان الناظر إلى ما أشير إليه على أنه من المهمل في المعاجم اللغوية ملاحظة أن أساس إهمال العرب لما سمي بالمهمل عدم ائتلاف الأصوات فيما بينها، نحو (ح ز س) و(ح ز ص) و(ح ز ظ) على سبيل المثال[4]. ويمكن الربط بين المحظور الصوتي وعبقرية الفراهيدي في فكرة التقليبات الستة والقول بأن ما كان مستعملًا من التقليبات كان من المقبول في العربية صوتيًّا وما كان غير مستعمل من التقليبات (المهمل) كان من المحظور الصوتي؛ وذلك لملاحظة عدم تآلف أصوات المهمل، وإن لم يصرح الفراهيدي بذلك، وأنه حين ينضم إلى تأليف الصوتين المتقاربين صوت ثالث مستثقل بسبب بعد المخرج أو لوجود صفة صوتية مستثقلة، فإن التقليبات تهمل على الأعم الأغلب ويكتفى بذكر التقليب المستعمل، نحو استعمال هكع دونًا عن التقليبات الخمسة الباقية، وما الإهمال إلا لاشتمالها على صوت الهاء الحنجري وصوت العين الثقيل دون فاصل بينهما[5].

ثالثًا: دخول الأصوات اللغوية حيز المحظور الصوتي

أ- أسباب دخول الأصوات اللغوية حيِّز المحظور الصوتي

تدخل الأصوات اللغوية حيز المحظور الصوتي لسببين رئيسين:

---

[1] انظر: الشيوي، إيهاب همام: المتنافرات الصوتية الجائزة في البنية الصرفية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد الثاني والستون، 2018م، ص271-272.

[2] انظر: علي، عبد العزيز موسى وطافش، رائد: الأصوات النطعية: دراسة في التبدلات الصوتية في ضوء علم الأصوات الحديث، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد3، عمان، 2019م، ص308.

[3] انظر: المصاروة، جزاء محمد: المماثلة في العربية: رؤية جديدة، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 44، العدد 3، عمان، 2017م، ص197.

[4] انظر: ابن دريد، أبو بكر (ت: 321هـ): **جمهرة اللغة**، مصدر سابق، 1/ 526-527.

[5] انظر: المساعفة، خالد محمد: **ائتلاف الصوامت في بنية الكلمة العربية عند اللغويين القدماء: دراسة صوتية صرفية**، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2016م، ص163.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

1- السبب الأول: يتمثل في دخول علة على الصوت نفسه أو تشكل علة جرّاء مجاورة الصوت لصوت آخر. وفي ذلك قال فوزي الشايب: "وليس كل صوت صالحًا لأن يجاور أي صوت في السلسلة الكلامية؛ فمخرج الصوت وصفاته هما اللذان يحددان ورود صوت بعينه في موقع بعينه أو عدم وروده؛ ذلك أن أعضاء النطق لا تنطق كل صوت مستقلًا بمفرده، وإنما يتأثر نطق الصوت الواحد بالأصوات السابقة عليه واللاحقة له"[1]. وصوّر ابن سنان الخفاجي (466هـ) مثل من ينطق لفظة رديئة بتأليف أصواتها بمثل النجار إذا صنع كرسيًّا من خشب رديء، فكما أن النجار يُعاب عليه قلة بصيرته بأمر صناعته، كذلك ابن اللغة فهو صانع الكلم وجهازه النطقي آلته، يُعاب عليه سوء تأليف الأصوات في كلامه، الذي يوقعه في المحظور الصوتي[2]. وقد عرض تمام حسان ائتلاف الأصوات تحت عنوان المجاورة في السياق، فقد قال: "ليس كل حرف صالحًا لأن يجاور كل حرف آخر في المقطع، وشكل المقطع، ومخرج الحرف المجاور وصفاته، والملحقات الصرفية، وغير ذلك، هي العوامل التي تحدد ورود حرف بعينه في موقع بعينه، أو عدم وروده"[3].

فإذا أخذنا كلمة الثريد من الثرد أي الهشم والفتّ والكسر ويكون لما يُفَتّ من الخبز ويبل في الماء، واثَّرَدَ ثريدًا واثَّرَدَه اتخذه وهو مُثَّرِد، قُلِبَت الثاء تاء؛ لأَن الثاء أُخت التاء في الهمس فلما تجاورتا في المخرج أَرادوا أَن يكون العمل من وجه واحد فقلبوها تاء وأَدغموها في التاء بعدها؛ ليكون الصوت نوعًا واحدًا، مما يعني أن مجاورة الثاء للتاء من المحظورات الصوتية التي عالجتها العربية بالمماثلة والإدغام، وقد أوضح ابن منظور ذلك بقوله: "اثَّرَدْتُ الخبز أَصله اثْتَرَدْتُ على افتعلت فلما اجتمع حرفان مخرجاهما متقاربان في كلمة واحدة **وجب الإدغام** إلا أَن الثاء لما كانت مهموسة والتاء مجهورة[4] لم يصح ذلك فأَبدلوا من الأَول تاء فأَدغموه في مثله، وناس من العرب يبدلون من التاء ثاء فيقولون اثَّرَدْتُ فيكون الحرف الأَصلي هو الظاهر"[5]. فالمحظور هو التقاء الثاء بالتاء أو التاء بالثاء؛ لشدة تقاربهما في المخرج والصفات ولا سيما مع عدم وجود فاصل بينهما، حتى وإن كان الفاصل صائتًا، الأمر الذي أكسب البنية عند صياغتها على وزن (افتعل) ثقلًا، مما تطلب إبدال الثاء تاء أو إبدال التاء ثاء، ثم إدغامهما بصوت واحد، والإبدال والإدغام وسيلتان وسائل اللغة العربية في التخلص من المحظور الصوتي.

جدول (3): التقارب بين صوتي التاء والثاء في المخرج والصفات

الصوت	المخرج عند المتقدمين	المخرج عند المحدثين	الجهر والهمس	الانفجار والاحتكاك والتوسط	الاستعلاء والاستفالة	الإطباق والانفتاح	الإصمات والإذلاق

[1] الشايب، فوزي: **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة**، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 2004م، ص15.

[2] انظر: الخفاجي، ابن سنان (ت 466هـ): **سر الفصاحة**، مصدر سابق، ص95.

[3] حسان، تمام: **مناهج البحث في اللغة**، مرجع سابق، ص131.

[4] المشهور أن التاء مهموسة.

[5] ابن منظور (ت: 711هـ): **لسان العرب**، مصدر سابق، مادة ثرد، 1/ 476.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

التاء	طرف اللسان	لثوي أسناني	مهموس	انفجاري	مستفل	منفتح	مصمت
الثاء	طرف اللسان	بين أسناني	مهموس	احتكاكي	مستفل	منفتح	مصمت

ولك أن تلحظ شدة التقارب بين الصوتين في المخارج والصفات على النحو الآتي:

2- السبب الثاني: يتمثل في مخالفة المعهود اللغوي الذي عُرف عن العرب دون علة صوتية، فليس في كلام العرب شين بعد لام على سبيل المثال نحو: "(علش) العِلَّوْشُ الذِّئب، حِمْيريَّة، وقيل ابنُ آوى. قال الخليل ليس في كلام العرب شين بعد لام ولكن كلها قبل اللام"[1]. ونحو: "(قلش) الأَقْلَشُ اسم أَعجمي وهو دخيل لأَنه ليس في كلام العرب شين بعد لام في كلمة عربية محضة إنما الشيناتُ كلها في كلامهم قبل اللامات"[2]. وقد وجد في كلامهم الشين بعد اللام قليلًا، كما في: (لشش)، وفيها قال ابن منظور: "قال الخليل ليس في كلام العرب شين بعد لام ولكن كلها قبل اللام قال الأَزهري وقد وُجِد في كلامهم الشين بعد اللام قال ابن الأَعرابي وغيره رجل لَشْلاشٌ إِذا كان خفيفًا، قال الليث: اللَّشْلشَةُ كثرةُ التردّدِ عند الفزَع واضطرابُ الأَحْشاءِ في موضع بَعْد موضع يقال جبَانٌ لَشْلاش، ابن الأَعرابي اللّشّ الطَّرْدُ"[3].

ونحو اجتماع النون تليها الراء في كلمة واحدهما وكلاهما من أصل الكلمة، كما في "(حنر) الحاء والنون والراء كلمةٌ واحدة، لولا أنها جاءت في الحديث لما كان لِذِكرها وجه. وذلك أنَّ النون في كلام العرب لا تكاد تجيء بعدها راء. والذي جاء في الحديث: "لَوْ صلَّيتُم حتى تَصيروا كالحنائر" فيقال إنَّها القسي، الواحدة حَنِيرة. وممكن أن يكون الراء كالملصقة بالكلمة، ويرجع إلى ما ذكرناه من حنيت الشيءَ وحنوْته"[4]. فالحظر في البنية متوقف على معهود العرب في كلامهم.

ومن المحظورات الصوتية التي يمكن إدراجها تحت معهود العرب في كلامها ما ينحصر في المحاكاة، أي لعلة وروده على الوجه الذي هو عليه في اللغة العربية. فالعربية على سبيل المثال تحظر الابتداء بالساكن، وليست ثمة علة مستحكمة لعدم الابتداء بالساكن[5]. ومما يلاحظ على هذه الأمثلة وما يذكر على شاكلتها مما ينعت بأنه ليس من كلام العرب أن لا علة تتعلق بالصوت السابق أو اللاحق حددت المحظور الصوتي سوى المعهود اللغوي.

---

[1] نفسه، مادة علش، 4/ 3068.

[2] نفسه، مادة قلش، 5/ 3721.

[3] نفسه، مادة لشش، 5/ 4031.

[4] ابن فارس، أبو الحسين: **معجم مقاييس اللغة**، مصدر سابق، 2/ 110.

[5] انظر: الملخ، حسن، ونعجة، سهى: **المحظورات الصوتية الأدائية في العربية**، مرجع سابق، ص2157.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

ب- من الأمثلة التي مهّدت للحديث عن دخول الأصوات اللغوية حيز المحظور الصوتي لدى المتقدمين.

أما فيما يتعلق بأكثر الأمثلة دورانًا لدى الحديث عن المحظور الصوتي، عدا عن الأصوات التي ذكر المتقدمون عدم جواز ائتلافها، فتعد كلمة **(الهعخع)** على سبيل المثال من الكلمات التي حظيت باهتمام المتقدمين؛ لما تحمله من صعوبة صوتية، فقد وصفت بأنها كلمة مُتناهية في الثِّقَل على اللسان وعُسْر النُّطْق بها، "كما رُوي أن أعرابيًا سُئل عن ناقته فقال تركتها تَرْعى الهُعْخُع"[(1)]. حيث نعتها الفراهيدي (ت: 170هـ) وحذا العلماء حذو نعته بالكلمة الشنعاء منكرين تأليف هذه الكلمة، حتى قالوا: نعرف الخعخع إذ إنها أقرب تأليفًا[(2)]. ولعل إلفهم لأصوات **(الخعخع)** أكثر من أصوات (الهعخع) على الرغم من شدة التقارب في كليهما، فبناء (الخعخع) فيه تكرار للمقطع الأول، والتكرار من سمات ما يُحمل على الحكاية، فتكون مقبولة صوتيًّا حملًا على الحكاية.

وقال ابن سنان الخفاجي (ت: 446هـ): "لحروف الحلق مزية فى القبح إذا كان التأليف منها فقط وأنت تدرك هذا وتستقبحه كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان وبعض النغم من الأصوات"[(3)].

كذلك فإن كلمة **(مستشزرات)** التي نعتت بأنها أخف ثقلًا من كلمة (الهعخع)، يمكن عدّها أنها من الكلمات التي مهّدت للحديث عن المحظور الصوتي لدى المتقدمين؛ فقد نعتت بأنها ثقيلة لتوسط الشين المهموسة الرخوة بين التاء المهموسة الشديدة والزاي المجهورة الرخوة، ولو قال امرؤ القيس (ت: 130ق.هـ) **(مستشرفات)** بدلًا من **(مستشزرات)** لزال الثقل[(4)]، وذلك في قوله[(5)]:

غدائِرُهُ مُسْتَشْزِراتٌ إلى العُلى تَضِلُّ المَدارى في مُثَنًّى ومُرْسَلِ

وقد تناول عبد الواحد حسن كلمة (مستشزرات) في دراسته؛ لبيان ما تحتاجه من جهد عضلي زائد يرهق الجهاز النطقي؛ نظرًا لطولها وكثرة نبرها، الأمر الذي أدى إلى عدم تناسق نغماتها الصوتية، بالإضافة إلى قرب مخارج أصواتها[(6)]. على أن الحظر الصوتي لم يأت من قبيل أصوات البنية الأصلية ذاتها "شزر"[(7)]؛ إذ إنها بنية عربية فصيحة، وما الحظر إلا لدخولها ضمن بنية صرفية طويلة كمًّا (مستفعلات) أكسبتها الثقل، إضافة إلى

---

(1) السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ): **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، مصدر سابق، 1/ 147، والهعخع نبات.

(2) انظر: ابن دريد، أبو بكر (ت 321هـ): **جمهرة اللغة**، مصدر سابق، 1/ 47.

(3) الخفاجي، ابن سنان (ت 466هـ): **سر الفصاحة**، مصدر سابق، ص64.

(4) انظر: الرفاعي، أحمد مطلوب: **أساليب بلاغية – الفصاحة – البلاغة – المعاني**، مرجع سابق، ص45.

(5) الغدائر: ذوائب الشعر، ومستشزرات إلى العُلا: أي مفتولات إلى فوق، والشزر من الفتل: ما أدبرت به عن صدرك، نظم هذا البيت على البحر الطويل، من قصيدة معروفة مطلعها: (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل). امرؤ القيس (ت: 130ق.هـ): **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط4، 1984م، ص17.

(6) انظر: الشيخ، عبد الواحد حسن: **التنافر الصوتي والظواهر السياقية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 1999م، ص58.

(7) "(شزر) نَظَرٌ شَزْرٌ فيه إعراض كنظر المعادي المبغض وقيل هو نظر على غير استواء بِمؤْخِرِ العين وقيل هو النظر عن يمين وشمال وفي حديث عليّ الْحَظُوا الشَّزْرَ واطْعُنُوا اليَسْرَ الشَّزْرُ النظر عن اليمين والشمال وليس بمستقيم الطريقة وقيل هو النظر بمؤخر العين وأَكثر ما يكون النظرُ الشَّزْرُ في حال الغضب وقد شَزَرَهُ يَشْزِرُهُ شَزْرًا وشَزَّرَ إليه نظر منه في أَحد شِقَّيْهِ ولم يستقبله بوجهه". ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين (ت: 711هـ): **لسان العرب**، مصدر سابق، مادة شزر، 4/ 2255.

نوعية صوامتها المكونة لها؛ إذ إنّ "كلمة مستشزرات غير فصيحة عندهم لصعوبة النطق بها دفعة واحدة، فيضطر القارئ إلى تجزئتها وقراءتها مقطعيًا[1].

وكان لحامد عوني رأي مغاير فيما يتعلق بكلمة (مستشزرات) فقد رفض أن يكون قرب المخارج وبعدها من أسباب الحظر الصوتي لهذه الكلمة معتدًّا بالذوق السليم حيث قال: "أما من زعم أن منشأ الثقل في نحو: (مستشزرات) توسط الشين (وهي من الحروف الرخوة المهموسة) بين حرفين يضاربانها في صفتها، وهما "التاء والزاي" إذ إن التاء من الحروف الشديدة، والزاي من الحروف المجهورة فبعيد عن الصواب أيضًا لعدم اطراد ما زعم؛ إذ لا نجد تنافرًا في لفظ (مستشرف) مع توسط (الشين) بين حرفين يضاربانها في صفتها كما في (مستشزر) فأي فرق بينهما؟"[2].

ولعل مكمن الثقل في بنية (مستشزرات) هو الصفات الجانبية التي يحملها كلٌّ من الشين والزاي، ولا سيما أن الالتقاء بينهما كان مباشرًا لسكون صوت الشين، فالشين صوت من أصوات التفشي، حيث ينتشر خروج الهواء بين اللسان والحنك عند النطق به، كذلك صوت الزاي فإنه من أصوات الصفير ذات الاحتكاك العالي، حيث يصدرُ أزيزًا مسموعًا عند النطق به ينتج من قوة الاحتكاك الذي نتج بفعل التضييق الكبير لمجرى الهواء، بالإضافة إلى مدى التقارب بين هذه الأصوات.

ويمكن بيانه على النحو الآتي:

جدول (4): التقارب بين أصوات التاء والشين والزاي في المخرج والصفات

الصوت	المخرج عند المتقدمين	المخرج عند المحدثين	الجهر والهمس	الانفجار والاحتكاك والتوسط	الاستعلاء والاستفالة	الإطباق والانفتاح	الإصمات والإذلاق	صفة خاصة
التاء	طرف اللسان	لثوي أسناني	مهموس	انفجاري	مستفل	منفتح	مصمت	×
الشين	وسط اللسان	غاري	مهموس	احتكاكي	مستفل	منفتح	مصمت	التفشي
الزاي	طرف اللسان	لثوي أسناني	مجهور	احتكاكي	مستفل	منفتح	مصمت	الصفير

[1] قاسم، محمد أحمد، وديب، محيي الدين: **علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ط1، 2003م، ص27.

[2] عوني، حامد: **المنهاج الواضح للبلاغة**، المكتبة اللأزهرية للتراث، 3/ 24.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

من جهة أخرى ربط بعض الدارسين أصوات الكلمة بأثرها الدلالي، وأن إحلال كلمة (مستشرفات) مكان كلمة (مستشزرات) يضعف السبك الدلالي، إذ إن "التفشي الذي تلحظه في صوت الشين، وانتشار الهواء وامتلاء الفم به حين النطق، يشبه إلى حد كبير انتشار الشعر وتشعيثه، وذهابه إلى هناك وهناك، وعندنا أن بطء الكلمة، وثقلها على اللسان يذهب بهذه المزية فيها من حيث إنه يتعارض مع خفة معناها؛ لأنها تصف شَعرًا جميلًا خفيفًا هفهافًا يرتفع إلى العلا. وينبغي أن يلاحَظ أن استعمال هذا المقياس يحتاج إلى وعي وذوق؛ لأن هناك كلمات ثقيلة على اللسان، ولكن ثقلها من أهم مظاهر فصاحتها من حيث إن هذا الثقل يصور معناها بحق، انظر كلمة اثاقلتم في قوله تعالى: **{يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ}** [التوبة: 38] تجد فيها قدرًا من الثقل الفصيح؛ لأنه يصف تقاعسهم وتثاقلهم وخلودهم إلى الأرض، واستشعارهم مشقة الجهاد، وعزوف أرواحهم عنه، وقد دُعُوا إليه في عام العسرة، فكان منهم ما وصفت الآية، ولذلك جاء التهديد البالغ ليواجه تخاذل أرواحهم"[1].

كذلك فإن من الأمثلة التي مهّدت للحديث عن المحظور الصوتي لدى المتقدمين كلمة **(هندز)**، فالهندزة من الهنداز لفظ "معرّب وأَصله بالفارسية أَندازَه، يقال أَعطاه بلا حساب ولا هِنْدازٍ، ومنه المُهَنْدِزُ الذي يُقَدِّرُ مَجارِيَ القُنِيّ والأَبْنِيَة، إلا أَنهم صيروا الزاي سينًا فقالوا مُهَنْدِسٌ؛ لأَنه **ليس في كلام العرب زاي قبلها دال (هندس)** الهِنْدِس من أَسماء الأَسد وأَسد هِنْدِس أَي جَرِيء"[2]. فيكون من المحظور الصوتي في العربية اقتران الدال بالزاي.

ومما يلاحظ أن اللغة العربية عالجت المحظور الصوتي الذي دخل من الفارسية بالتعريب، من خلال اختيار صوت ينسجم والنظام الصوتي العربي وقريب من البنية الأصلية، وقد كان صوت السين، وهو أقرب الأصوات من صوت الزاي فلا يختلفان إلا بالجهر والهمس (متناظران) وبدرجة الاحتكاك.

جدول (5): التقارب بين أصوات الدال والسين والزاي في المخرج والصفات

الصوت	المخرج عند المتقدمين	المخرج عند المحدثين	الجهر والهمس	الانفجار والاحتكاك والتوسط	الاستعلاء والاستفالة	الإطباق والانفتاح	الإصمات والإذلاق	صفة خاصة

[1] أبو موسى، محمد محمد: **خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني**، مرجع سابق، ص63–64.

[2] ابن منظور: **لسان العرب**، مادة هندز، مصدر سابق، 6/ 4710.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

الدال	طرف اللسان	لثوي أسناني	مجهور	انفجاري	مستفل	منفتح	مصمت	القلقلة
السين	طرف اللسان	لثوي أسناني	مهموس	احتكاكي	مستفل	منفتح	مصمت	الصفير
الزاي	طرف اللسان	لثوي أسناني	مجهور	احتكاكي	مستفل	منفتح	مصمت	الصفير

ولك أن تلحظ ثقل نطق صوت الدال مع صوت الزاي، ولا سيما أن كلا الصوتين مجهور ومن نفس المخرج، فصوت الدال صوت مخرجه من طرف اللسان مجهور انفجاري مصمت، وصوت الزاي صوت مخرجه من طرف اللسان مجهور احتكاكي مصمت صفيري، يسمع عند نطقه أزيز ينتج من قوة الاحتكاك الناتجة بفعل التضييق الكبير لمجرى الهواء، وهو من أقوى الاحتكاكيات، وإبدال صوت الزاي بصوت السين الذي يخرج من نفس المخرج (طرف اللسان)، إذ يختلف عن صوتي الدال والزاي بالهمس، يخفف الجهد العضلي النطقي ويحافظ على موسيقى البنية بما ينسجم ونظام أصوات اللغة العربية.

ولعل أغلب الأمثلة التي تعرض لها المتقدمون فيما يقع ضمن المحظور الصوتي هي من السبب الرئيس الأول (علة المجاورة) وما تجره من ثقل في النطق وقلة في الوضوح السمعي، وقد كان هدف المتقدمين من هذه الأمثلة وما يشبهها بيان ما لا يجوز ائتلافه من أصوات اللغة العربية.

كما أن استعمال بعض الألفاظ لا يعني أن نمطها نمط مشروع في اللغة؛ إذ يمكن أن ينظر إلى المحظور على أنه ألفاظ استعملتها العرب، ثم بدا لهم أنها لا تنسجم وذوقهم اللغوي، ثم هيّأ هذا الأمر إلى وقوع المحظور الصوتي، فاستعمال لفظ أو ألفاظ قليلة هو من قبيل التجربة خير برهان، ولذلك نجد ذلك النمط الذي تلتقي فيه الأصوات التي وقع الحظر في اجتماعها إما أنه توقف عند لفظ واحد أو ألفاظ بعينها، وإما أن يكون قد أميت ذلك اللفظ أو تلك الألفاظ تمهيدًا للحظر، وإما أن يكون غير مستعمل أصلًا، وأن كلمات مثل الهعخع ومستشزرات أشبه بركام لغوي لظاهرة استعملت ثم وقعت تحت المحظور الصوتي؛ لعدم قبولها لدى الجماعة اللغوية الناطقة.

فإذا بحثنا عن صحة حظر اقتران صوتي التاء والثاء على سبيل المثال، بالنظر في الجذور العربية التي التقيا فيها، فإننا نجد جذورًا قليلة، نحو: (ت ث ل) و (ث ت ل) و (ث ت ن) و (ن ث ت) وفيها الكلمات المستعملة الآتية:

ثَتَلَ من الثَّتْل، لفظ استعمل ثمَّ أميت، فالثيتل اسم جبل، وزعموا أنه طائر أو الوعل المسن وجمعه ثَيَاتِل. أما ثتن فيقال ثتنت لثته إذا تغيرت رائحتها وفسدت، ويقال لحم ثتن إذا غب واسترخى[1]. والثَّتْل نوع من الطيب، ومما جاء في المحكم أنه ثَنَتَ وليس ثَتَنَ، فقال: ثَنَتَ اللَّحْمُ إذا تغير، ولثة ثَنْتة بمعنى مسترخية دامية، والتقاء التاء

[1] انظر: ابن دريد، أبو بكر (ت: 321هـ): **جمهرة اللغة**، مصدر سابق، 1/ 384.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

مع الثاء في المحكم في كلمة أعجمية عربت، هي (مَتْثى) اسم علم يقصد به: أبو يونس عليه السلام وهي كلمة سريانية عرفت بالعربية بـ(مَتّى)[1].

وعليه فإن قلة الجذور التي التقى فيها هذان الصوتان، وقلة عدد الكلمات المصوغة من هذه الجذور، تدلل على أن العرب تحاشوا اجتماعهما، وبالنظر إلى الفصل الحاصل بين هذين الصوتين في الكلمات المذكورة، مرة بالياء كما في (ثَيْتَل) ومرة بالقلب المكاني كما في (ثَنَت) ومرة بالإبدال ثم الإدغام، كما في تعريب اسم (مَتْثى) إلى (مَتّى) دلالة على أن العرب أرادوا الفصل بين هذين الصامتين؛ للتخلص من صعوبة التقائهما، وفي قولهم (ثم أميت) دلالة على أن العرب تخلصت من هذا اللفظ، ويبدو أن لتعاقب الثاء والتاء دورًا في ذلك. فإذا اضطرنا بناء من أبنية العربية إلى التقاء التاء بالثاء، كما في افتعل من ثرد (اثْتَرَدَ)، أو تفاعل من ثقل (تَثاقَل)، فإن العربية تلجأ إلى التخلص منه ليصبح (اثّرَدَ أو اترّدَ) و (اثّاقَلْتُم)، وهو في (اثْتَرَدَ) أولى؛ لعدم وجود فاصل بين التاء والثاء.

ج- معالجة الأمثلة التي مهّدت للحديث عن المحظور الصوتي في علم الأصوات المخبري.

إذا قمنا بفحص كلمة (هعخع) على علم الأصوات المخبري[2]؛ لتحويل القيم الصوتية المنطوقة إلى أشكال وأرقام؛ إذ إنه علم يمكن وصفه بأنه يتميز بالدقة مقارنة مع علم الأصوات النطقي، الذي غالبًا ما يعتمد على الملاحظة الذاتية، فيمكننا أن نتبين شدة التقارب بين مخارج الكلمة حيث قرب الرسم التقريبي لصوتي العين والخاء، وصعوبة الانتقال من أضعف الأصوات نطقًا (الهاء) إلى أنصع الأصوات نطقًا (العين) ويوضحه الرسم التوضحي إذ بدأ من نقطة هادئة ثم ارتفع ارتفاعًا سريعًا دفعة واحدة؛ إذ يستشعر الناطق المعاياة عند النطق.

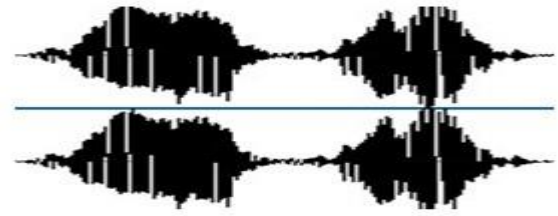

صورة (١): الرسم الطيفي لكلمة (هعخع)

ثم لو لم تصنع البنية الفاصل الزمني القوي بالانتقال من السكون في نهاية المقطع الأول (هُعْ- ص ح ص) إلى الضم في بداية المقطع الثاني (خُعْ- ص ح ص) الفاصل الزمني بين المقطعين لظهر الرسم التقريبي منكمشًا على أصواته، الأمر الذي يعكس ثقل النطق بالبنية مع قلة وضوحها السمعي جرّاء شدة تقارب أصواتها التي بنيت من مخرج واحد[3].

---

[1] انظر: ابن سيده، أبو الحسن (ت: 458هـ): **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 9/ 472-474.

[2] تعتمد الباحثة برنامج (Praat)؛ لتحليل ومعالجة الكلمات صوتيًا.

[3] القيم الصوتية الرقمية لكلمة (هعخع): الزمن: s/ 0,601784/ الطاقة: 81,4db/ أدنى تردد: 174,3hz/ أعلى تردد: 326,5hz.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

أما كلمة (مستشزرات) فعند دراستها مخبريًّا على معطيات علم الأصوات المخبري (Praat)، ومقارنتها بكلمة (مستشرفات) المقترحة لتصحيح الثقل النطقي، لوحظ أن الزمن الذي احتاجته كلمة (مستشزرات)= (1,112889/s) أعلى من الزمن الذي احتاجته كلمة (مستشرفات)= (1,110593/s)، وهذا أمر طبيعي، يفسره ترتيب ونوعية الصوامت المكونة لكلا الكلمتين، إذ يلاحظ أن تقديمًا وتأخيرًا موقعيًّا حاصل بين صامتي الزاي والفاء، بتقديم الراء في كلمة (مستشرفات) وتأخيرها في كلمة (مستشزرات)، الأمر الذي أدى إلى توالي صوامت (ش ز ر) في كلمة (مستشزرات) ولكل صامت منها صفاته القوية؛ حيث التفشي ثم الصفير ثم التكرار، وصفة القوة تأخذ زمنًا أطول في النطق من صفة الضعف، وبالمقابل نجد صفات الضعف دون القوة في صوت الفاء المهموس الرخو المستفل المنفتح المذلق.

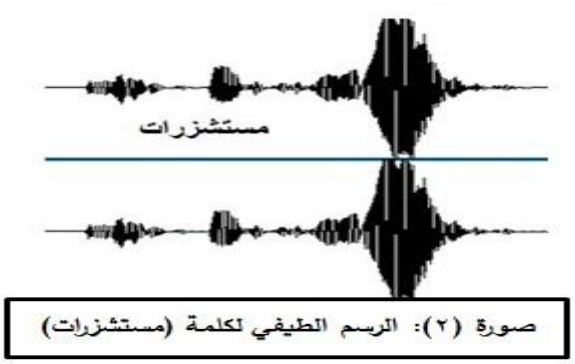

صورة (٢): الرسم الطيفي لكلمة (مستشزرات)

وقد بين برنامج (Praat) أن الطاقة المبذولة عند نطق كلمة (مستشزرات)= (77,3 db) أعلى من الطاقة المبذولة عند نطق كلمة (مستشرفات)= (71,4 db).

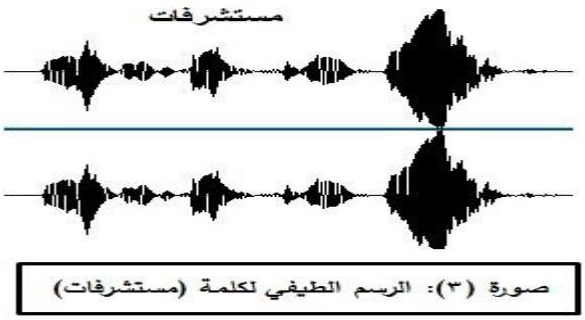

صورة (٣): الرسم الطيفي لكلمة (مستشرفات)

بالإضافة إلى أن المقارنة بين كلا الرسمين تعكس الاضطراب الحاصل في كلمة (مستشزرات) مقابل الاسترخاء الحاصل في كلمة (مستشرفات)؛ حيث وصلت كلمة (مستشزرات) في أدنى تردد لها إلى (205,8 hz) وفي أعلى تردد لها إلى (294,7 hz). أما كلمة (مستشرفات) فقد وصلت في أدنى تردد لها إلى (197,2 hz) وفي أعلى تردد لها إلى (293,2 hz).

الأمر الذي يعكس فرق الكمية والنوعية، الذي لم يكن سيظهر لو اعتمد الناظر شكل البنية، فكلا الكلمتين تتكون من المقاطع الصوتية نفسها: **مستشزرات** ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح ص، **مستشرفات** ص ح ص/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح ص.

هذا ومما يلاحظ على كلمة (هندز) في مقابل كلمة (هندس) وفق علم الأصوات المخبري؛ حيث بين برنامج (Praat) أن الزمن الذي احتاجته كلمة (هندز)= (0,748202/s) أعلى من الزمن الذي احتاجته كلمة (هندس)= (0,663939/s)، كما أن الطاقة المبذولة عند نطق كلمة (هندز)= (73,9 db) أعلى من الطاقة المبذولة عند نطق كلمة (هندس)= (72,4 db). كذلك حصلت كلمة (هندز) على تردد أعلى= (289,3 hz) من

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

أعلى تردد لكلمة (هندس) (283,7 hz)، وبالمقابل وصلت كلمة (هندز) في أدنى تردد لها إلى (160,4 hz) أما كلمة (هندس) فقد وصلت في أدنى تردد لها إلى (149,4 hz).

ويوضح الرسم الطيفي الاضطراب الناتج وصوت الدال يعقبه صوت الزاي، هذا الاضطراب الذي لم يصل درجته عند صوت السين.

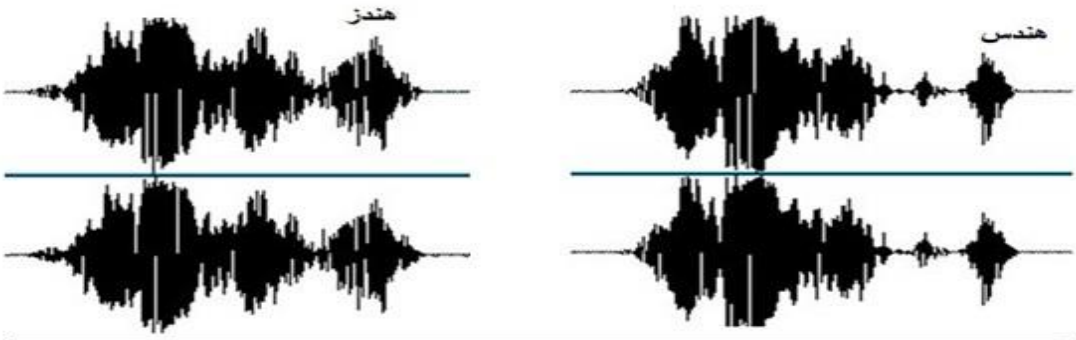

صورة (٤): الرسم الطيفي لكلمتي (هندس) و (هندز)

ولعل الناظر إلى الأمثلة المدروسة التي ظهر وقوعها بالمحظور الصوتي، يلاحظ أنّ كلمات المحظور الصوتي ليست على درجة واحدة في حكم الحظر **(درجات المحظور الصوتي)**، فمنها ما هو **عالي المحظورية** نحو كلمة (الهعخع)؛ إذ إنها جمعت أصوات الحلق في كلمة واحدة دون فاصل، فكان الناطق لها يستشعر المعاياة كمن يتهوع. ومنها ما هو **متدني المحظورية** كما في كلمة (هندز) التي حملت محظورًا صوتيًّا واحدًا لم تعهده العربية، وكما في كلمة (المستشزرات) التي حملت محظورًا صوتيًّا أحلته الدلالة ولم يصل حد المعاياة في النطق كما في كلمة (الهعخع). ومنها ما يحمل **محظورًا حقيقيًّا**، وهو ما لا يجوز اقترانه ألبتة، ومنها ما يحمل **محظورًا ضمنيًّا** أكسبته إياه البنية التي وضع بها.

رابعًا: علامات الوقوع بالمحظور الصّوتي.

إن من أهم المعايير التي يمكن من خلالها بيان نقض الهوية الصوتية والحكم على أن تلك البنية من المحظور الصوتي ما يأتي[1]:

أ- نقض الصحة الصوتية.

[1] انظر: الملخ، حسن، ونعجة، سهى: **المحظورات الصوتية الأدائية في العربية**، مرجع سابق، ص2162-2168.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

ب- نقض الانسجام الصوتي.

ج- نقض العادات الصوتية.

وهي معايير ترتبط بأسباب دخول الأصوات اللغوية حيز المحظور الصوتي، فإذا كانت الأسباب عامة، فالمعايير خاصة، تمكننا من إيجاد السبب المباشر لتشكّل المحظور الصوتي.

أما فيما يتعلق بمعيار **نقض الصحة الصوتية** فيقصد به نقض إعطاء كل صوت حقه في المخرج والصفة والأداء، نقضًا من شأنه التأثير على وجود البنية ودلالتها، فهو نقضٌ آتٍ من الصوت اللغوي المفرد (أصغر وحدة صوتية) لا من علاقاته فيما يجاوره من أصوات، أما صوائت العربية الفصيحة (الطويلة والقصيرة)؛ إذ إنها لا تقوم بذاتها (لا تأتي مستقلة) فلا تعد أصواتًا مفردة مستقلة، وتدرس ضمن دائرتي البنية اللغوية الواحدة، والبنى اللغوية المتتابعة.

حيث يجب إعطاء كل صوت من أصوات البنية الواحدة حقه في المخرج والصفات، بما لا يتعارض ودلالة البنية، فالبنية الصوتية (تين) التي تبدأ بصوت التاء، وهو صوت أسناني مهموس انفجاري مستفل، إذا أخل المتكلم بمخرجه أو إحدى صفاته يكون قد وقع بمحظور صوتي من شأنه التأثير على الدلالة، كأن يحولها من معنى الفاكهة المعروفة إلى معنى مباين لها نحو: (لين) (جين) (صين)؛ فالحظر هنا آت من نقض المعنى المتشكل وائتلاف أصوات البنية.

أما فيما يتعلق بمعيار **نقض الانسجام الصوتي** فيقصد به نقض ائتلاف الصوت اللغوي في العربية مع سائر الأصوات التي تشكّل بنية الكلمة على المستوى الصرفي والتركيبي، ووفق الذوق السليم والطبع المستقيم ووفق الإمكانية الصوتية، وأساس الانسجام الصوتي وضوح الأصوات في النطق والسمع؛ أي أن مصدر النقض الصوتي من ارتباط الصوت اللغوي بما يجاوره من أصوات، سواء على مستوى البنية اللغوية الواحدة أم على مستوى العبارة اللغوية (تتابع البنى اللغوية).

ويمكن بيان **أشكال نقض الانسجام الصوتي** على النحو الآتي:

1- **تشكل بنية لم تستعمل دلالتها في لسان العرب**، نحو ثين وخين على سبيل المثال، حيث ليس لهما معنى في اللسان العربي.

2- **نقض الباب الصرفي (مخالفة صحة البنية صرفيًّا)**، نحو مد صائت الضمة في البنية الصرفية (خُذ) لتصبح (خوذ) مخالفًا الاستلزام الصرفي والنحوي من حيث اجتزاء صوت العلة في بناء فعل الأمر الأجوف.

3- **تعذر وضوح صوت من الأصوات المؤتلفة داخل البنية نطقًا أو سماعًا**؛ لتحقق الإجهاد العضلي عند نطق البنية، مما يؤدي إلى انعدام تحقق الانسجام الصوتي بين أصواتها المؤتلفة.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

4- أن تكون أصوات البنية اللغوية نابية عن الأسماع متوعرة في النطق، فتكون غريبة وحشية متوعرة[1]، فالغرابة "أن تكون الكلمة وحْشِيَّة لا يظهر معناها فيحتاج في معرفتها إلى أن يُنَقِّر عنها في كتب اللغة المبسوطة كما رُوي عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس فقال: ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنَّة اِفْرَنْقِعوا عَنِّي أي اجْتَمَعْتم تنحوا"[2]. أما نبو البنية عن الأسماع فيعني: "خلوصُه من الكراهة بأن يمجَّ الكلمةَ وينبو عن سماعها كما ينبو عن سماع الأصوات المُنْكَرة فإن اللَّفظ من قبيل الأصوات منها ما تستلذ النفسُ بسماعه ومنها ما تكره سماعَه"[3].

5- المحظور الصوتي المتشكل جراء تكرر الأصوات اللغوية؛ فاللفظة المفردة لا يستمر فيها من تكرار الصوت الواحد أو تقارب الصوت مثل ما يستمر في الكلام المؤلف إذا طال واتسع، وأكثر ما يقع هذا المحظور الصوتي في تتابع البنى اللغوية المتكررة[4].

ومثال ذلك من الأبيات التي وصفها شهاب الدين الأبشيهي **(ت: 852هـ)** بالمعيبة؛ لعدم تمكن أصواتها في موضعها عند النطق بها فجاءت قلقة مكدودة، قول الشاعر[5]:

لَوْ كُنْتَ كُنْتُ كَتَمْتُ الْحُبَّ كنتُ كَما كُنّا نَكونُ وَلَكِنْ ذاكَ لَمْ يَكُنِ

كذلك قول الشاعر[6]:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرٍ وليسَ قربَ قبرِ حَربٍ قبرُ

حيث يلاحظ على البيت السابق حشد الوحدات الصوتية الذي قلل من أهمية الوحدة الصوتية وكشف عن قبح الائتلاف الصوتي؛ إذ إن كل كلمة منه لا تنافر بين أصواتها، وإنما حصل التنافر من اجتماعها متتالية حتى قيل إنه من الصعب أن ينشد أحدهم البيت ثلاث مرات متتاليات دون أن يتلعثم، حتى قال من جهل في علوم

---

(1) انظر: الخفاجي، ابن سنان (ت 466هـ): **سر الفصاحة**، مصدر سابق، ص64-89.

(2) السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ): **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، مصدر سابق، 1/ 147.

(3) نفسه، 1/ 148.

(4) انظر: الخفاجي، ابن سنان (ت 466هـ): **سر الفصاحة**، مصدر سابق، ص97.

(5) نفسه، ص97. الأبشيهي، شهاب الدين (ت: 852هـ): **المستطرف في كل فن مستظرف**، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1419هـ، ص51. بيت نظم على البحر البسيط لشاعر مجهول الهوية، لم تعثر الباحثة على ضبط أصواته، فكان الضبط المشكل به البيت محاولة اجتهاد، بما يتناسب وميزان البيت ومعناه.

(6) الجاحظ، عمرو بن بحر (ت: 255هـ): **البيان والتبيين**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، 1/ 16. الخفاجي، ابن سنان (ت 466هـ): سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، ط1، 1982م، ص97ا. لأستراباذي، الرضي (ت: 686هـ): **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نو الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975، 4/ 487. ابن عاشور: **موجز البلاغة**، تحقيق: وائل حافظ خلف، دار الخلفاء الراشدين، ط1، الإسكندرية، 2021م، ص7 . بيت نظم على البحر السريع لشاعر مجهول الهوية، حتى قيل إنه من أشعار الجن لقبح نظمه.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

البلاغة إنه من أبيات الجن[1]، فقد قال ابن سنان الخفاجي (ت: 466هـ): "إن تشكل المحظور من تكرار الأصوات المتقاربة، أدى إلى ثقل النطق بالبنى متتابعة، حتى يزعم بعض الناس أنه من شعر الجن ويختبر المتكلم بإنشاده ثلاث مرات من غير غلط ولا توقف"[2].

وأما فيما يتعلق بمعيار **نقض العادات الصوتية** فيقصد به نقض معيار العادة الصوتية المألوفة التي عرفها المتداولون، الذي يتمثل بإمكانية استعمال وجه دون آخر، أي ما جاء وفق العُرف الشائع، حيث تأخذ العادة الصوتية بالعُرف صفة القانون. فالألفاظ تتفاوت في أبنيتها وأوزانها، وخفتها وثقلها، ومنها القبيح ومنها الحسن، ومنها ما يكون فى غاية الرقة واللطافة، ومنها ما يكون فى نهاية الثقل والبشاعة، فأسماء الخمر كثيرة على سبيل المثال وكلها متفاوتة، فلفظ الخمر أحسن من لفظ زَرَجون واسْفِنْط، ولفظ السّلافة أحسن من لفظ قَرْقَفْ وخَنْدَريس، كذلك فإن أسماء الأسد كثيرة، ولفظ الأسد أحسن من لفظ فَدَوْكَس، وهِرْماس، كذلك في أسماء السيف فإن لفظ الصَارِم، والمُهَنّد، والسَّيْف، أحسن من لفظ خَنْشَليل[3].

من ناحية أخرى قد تأتي البنية سليمة من الناحية الدلالية والصرفية وخالية من الجهد العضلي نطقًا وسماعًا، لكنها غير موافقة لمعهود العرب في كلامهم تداولًا، ويظهر ذلك من خلال ظواهر إعلال القلب والتسكين والحذف وهي مطردة دون وجود عذر صوتي يمنع ظهور البنية العميقة، فما وافق العرف اللغوي الصوتي كان مباحًا وما خالفه كان محظورًا. وعليه فقد قدم علماء اللغة العربية السماع على القياس فقالوا بأنه "لا قياسَ مع مخالفة السماع"[4]، نحو الكلمات: استنوق واستحوذ واستتيس وعور واستروح وغيرها من الكلمات التي جاءت على أصل القياس منبهة على الأصل.

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن المحظور الصوتي الموجود في البنى اللغوية مفردة أكثر من المحظور الصوتي المتشكل في تتابع البنى اللغوية، ذلك أن "التنافر في اللفظة المفردة عيب ملازم لها، أما في التراكيب فهو عارض يزول بخروجها من التركيب الذي وضعت فيه"[5]. كما أنّ الانسجام الصوتي بين أصوات البنى اللغوية المتتابعة ضروري حتى تقوم مجموعة البنى (الرسالة) بأداء دورها بشكل سليم، يرفع المجهود النطقي والسمعي والعقلي عن المرسل والمستقبل للرسالة.

خامسًا: علامات أمن المحظور الصوتي (المباحات الصوتية).

---

[1] انظر: الجاحظ، عمرو بن بحر (ت: 255هـ): **البيان والتبيين**، مصدر سابق، 1/ 16. انظر: الأستراباذي، الرضي (ت: 686هـ): **شرح شافية ابن الحاجب**، مصدر سابق، 1975، 4/ 487. انظر: ابن عاشور: **موجز البلاغة**، مصدر سابق، ص7، انظر: الوائلي، كريم: **الشعر الجاهلي قضاياه وظواهره الفنية**، دار نور للنشر، 2018م، ص231. بحر الرجز.

[2] انظر: الخفاجي، ابن سنان (ت 466هـ): **سر الفصاحة**، مصدر سابق، ص97.

[3] انظر: العلوي، يحيى بن حمزة (ت 745هـ): **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، مصدر سابق، 1/ 61.

[4] الشاطبي، أبو إسحاق (ت: 790هـ): **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط1، 2007م، 2/ 200.

[5] الشيخ، عبد الواحد حسن: **التنافر الصوتي والظواهر السياقية**، مرجع سابق، ص60.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

ترفض اللغة العربية الوقوع بالمحظور الصوتي وتسعى إلى الخفة واليسر والسهولة في النطق، فتراها تحرص على أمن الوقوع في المحظور الصوتي، ومن العلامات العامة (معايير) لأمن المحظورات الصوتية (المباحات الصوتية) النطق السليم وقلة الجهد العضلي (نطقًا وسماعًا وإدراكًا) وثبوت صحة الاستعمال سماعًا أو قياسًا. أما فيما يتعلق بالعلامات الخاصة لأمن المحظور الصوتي، فمنها:

أ- نوعية الصوامت والصوائت المكونة للبنية: إن أولى علامات بيان المباح الصوتي تتمثل في فحص صوامت وصوائت البنية، وقد تركز الكلام السابق على بيان ما يقع في المحظور الصوتي من الصوامت، من حيث غلبة وقوع المحظور في المتقارب من مخارجها ومما تكررت صوامته، سواء في البنية مفردة أم في البنى متتابعة، كذلك فإن للصوائت أثرًا في الحكم على أصوات البنية اللغوية، وفي ذلك قال تمام حسان: "ومما يعود في الذوق العربي أيضًا إلى كراهية التنافر ما يسمونه ظاهرة المناسبة vowel harmony فالمعروف أن الفتحة وألف المد من قبيل صوتي واحد، وأن الكسرة وياء المد من قبيل آخر، وأن الضمة وواو المد من قبيل ثالث، فكل حركة من هذه الحركات الثلاث تناسب ما كان من قبيلها. ولقد لاحظ النحاة أن موقعًا ما قد يتطلب حركة معينة بحكم النظام، أي: بحسب القاعدة، ولكن هذه الحركة المطلوبة قد تتنافر مع ما يجاورها، أو على الأقل لا تناسبه، ومن هنا يبدو السياق وقد اتخذ في مكان هذه الحركة حركة أخرى تتناسب مع ما يجاورها"[(1)].

ب- احتواؤها على أصوات (فر من لب) وأصوات (عسقده[(2)]) فيما كان من فوق الثلاثي: فقد ذكر الفراهيدي (170هـ) عددًا من البنى المرفوضة في اللغة العربية مصنّفًا إياها من البنى المولدة المبتدعة التي أدخلها النحارير مريدين اللبس والتعنيت؛ لخلوها من أصوات الذلاقة والشفة، نحو الكَشَعْثج، والخَضَعثج، والكَشَعْطج ودُعْشوقة وجُلاهِق وقَعْثَجْ ونَعْثَج ودَعْثَج، كذلك فإن من سمة البناء الرباعي احتواءه على أصوات الذلاقة والشفة باستثناء ألفاظ قليلة نزرة، ذكر منها: العسجد والقسطوس والقداحس والدعشوقة والهدعة والزهزقة، والذي حسّن من قبولها في العربية احتواؤها على صوتي العين والقاف؛ ذلك أنهما أطلق الأصوات وأقواهن جرسا، فلا يجتمعان في بناء أو أحدهما إلا حسنتاه لنصاعتهما، مع ملاحظة لزوم الأسماء من هذه الأبنية صوت السين أو الدال مع لزوم العين أو القاف[(3)]. وحسّن الفراهيدي ما كان من الرباعي خاليًا من أصوات الذلاقة مع وجود الهاء والدال ولزوم العين والقاف نحو دَهداق وزهزاق، وما استحسانها بالهاء إلا للينها وهشاشتها وكأنها أدخلت على البنية اليسر والسهولة رغم ثقلها[(4)].

ج- اعتدال البنية في كمية أصواتها: يشترط أن تكون البنية معتدلة في أصواتها، فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة[(5)].

---

(1) عمر، تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، مرجع سابق، ص273.

(2) لهذه الأصوات مجموعة معنى، إذ إنها مجتمعة من الأبنية الواردة في لسان العرب، قال ابن منظور: "عسقد: العُسْقُد: الرجلُ الطُّوالُ فِيهِ لَوْثَةٌ، عَنِ الزَّجَّاجِيّ. الأَزهري: العُسْقُدُ الطويلُ الأَحمقُ". ابن منظور، **لسان العرب**، مصدر سابق، مادة عسقد، 3/ 291.

(3) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (170هـ): **العين**، مصدر سابق، 1/ 52-53.

(4) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (170هـ): **العين**، مصدر سابق، 1/ 52-55.

(5) انظر: الخفاجي، ابن سنان (ت 466هـ): **سر الفصاحة**، مصدر سابق، ص64-89.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

د- موافقة البنية لأبنية كلام العرب: إن توافر أصوات (فر من لب) وأصوات (عسقده) في البنية نفسها، لا يكفي للحكم على عربية البنية الرباعية والخماسية وسلامتها من المحظور الصوتي، إذ يشترط كذلك موافقة البنية لأبنية كلام العرب، نحو كلمة "(رسطن): الرَّساطون شراب يتخذ من الخمر والعسل أَعجمية لأَن فَعالُولًا وفَعالُونًا ليسا من أَبنية كلامهم قال الليث الرَّساطُونُ شراب يتخذه أَهل الشأْم من الخمر والعسل"[1]. فقد خالفت أبنية العرب وإن بدأت وانتهت بصوت ذلقي.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1- علاقة علم اللغة وعلم الشريعة بمفهوم المحظور الصوتي علاقة حقيقية، تتسع في دائرة علم التجويد، من حيث إجازته ومعالجته لأنماط معينة تعد من المحظور الصوتي في علم اللغة.

2- لتقارب وتباعد المخارج أثر في تشكّل المحظور الصوتي، يأخذ صفة الغلبة دون الديمومة، ذلك أن للحس دورًا في الحكم على سلامة التأليف الصوتي، كما يتجوز التأليف بين المتقاربين والمتباعدين بالنظر إلى المدى الأطول والمرتبة الأقوى للصوت اللغوي، فاللغة تقدم الأقوى وتؤخر الأضعف، كما أن رتبة الأقوى أبدًا أسبق وأعلى.

3- أساس إهمال العرب لما سمي بالمهمل تشكّل المحظور الصوتي بين أصواته.

4- من أسباب دخول الأصوات اللغوية حيز المحظور الصوتي دخول علة صوتية على الصوت نفسه، أو تشكل علة صوتية جراء مقارنته لصوت آخر أو لمخالفة المعهود اللغوي الذي عرف عن العرب؛ إذ إن لنوعية وكمية الصوامت والصوائت المكونة للبنية وموافقة أبنيتها لكلام العرب أثرًا في تشكل المحظور الصوتي من عدمه، كما أن عماد الصحة الصوتية في العربية يكمن في سلامة النطق وقلة الجهد العضلي وثبوت الاستعمال.

5- دراسة أمثلة المحظور الصوتي وفق علم الأصوات المخبري، يمكن أن يسهم في بيان موضع الثقل الذي شكّل المحظور الصوتي.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأبشيهي، شهاب الدين (ت: 852هـ): **المستطرف في كل فن مستظرف**، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1419هـ.
- ابن الأثير الكاتب، أبو الفتح (ت: 637هـ):

[1] ابن منظور: **لسان العرب**، مصدر سابق، مادة رسطن، 3/ 1642.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

- **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور**، تحقيقك مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، 1375هـ.
- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1420هـ.

- الأستراباذي، الرضي (ت: 686هـ): **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نو الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975.
- البخاري، أبو عبد الله (256هـ): **الجامع الصحيح**، دار الشعب، القاهرة، 1987م.
- بشر، كمال: **جدلية الفكر العربي في تناول النحو**، مجلة التعريب، العدد الثامن والثلاثون، القاهرة، 2010م.
- البعلي، شمس الدين (ت 709هـ): **المطلع على ألفاظ المقنع**، تحقيق: محمد الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط1، 2003م.
- بوربة، المهدي: **مفهوم الانسجام الصوتي عند النقاد والبلاغيين المغاربة**، ابن رشيق القيرواني (ت 456هـ) نموذجًا، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان.
- التهانوي، محمد بن علي (ت: بعد 1158هـ): **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.
- الجاحظ، عمرو بن بحر (ت: 255هـ): **البيان والتبيين**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ.
- ابن جني، أبو الفتح (ت: 392هـ):
  - **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
  - **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- حسان، تمام: **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الخفاجي، ابن سنان (ت 466هـ): **سر الفصاحة**، دار الكتب العلمية، ط1، 1982م.
- ابن دريد، محمد بن الحسن، أبو بكر (ت 321هـ): **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر (ت 666هـ): **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط5، 1999م.
- الرفاعي، أحمد مطلوب: **أساليب بلاغية – الفصاحة – البلاغة – المعاني**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980م.
- الزبيدي، مرتضى (ت 1205هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس**، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- الزمخشري، أبو القاسم (ت 538هـ): **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

- السبكي، بهاء الدين (ت: 773هـ): **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبو العصرية، ط1، بيروت.
- ابن سيدة، أبو الحسن (ت: 458هـ): **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ): **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- الشاطبي، أبو إسحاق (ت: 790هـ): **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط1، 2007م.
- الشايب، فوزي: **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة**، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 2004م.
- الشيخ، عبد الواحد حسن: **التنافر الصوتي والظواهر السياقية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 1999م.
- الشيوي، إيهاب همام: **المتنافرات الصوتية الجائزة في البنية الصرفية**، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد الثاني والستون، 2018م.
- الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج: **موت الألفاظ في العربية**، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة التاسعة والعشرون. العدد السابع بعد المائة. (1419/1418هـ).
- الصالح، صبحي: **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، ط1، 1960م.
- ابن عاشور (ت: 1393هـ): **موجز البلاغة**، تحقيق: وائل حافظ خلف، دار الخلفاء الراشدين، ط1، الإسكندرية، 2021م.
- عبد، جواد كاظم: **إشكالية العنقود الصوتي بين القدماء والمحدثين (الأصول والامتدادات والتمثلات)**، العميد مجلة فصلية محكمة، السنة العاشرة، المجلد العاشر، العدد الأربعون، المديرية العامة للتربية/ محافظة المثنى.
- عتيق، عبد العزيز (ت 1396هـ): **علم المعاني**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2009م.
- العسكري، أبو هلال (ت 395هـ): **معجم الفروق اللغوية**، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، ط1، 1412هـ.
- العكبري، أبو البقاء (ت: 616هـ): **شرح ديوان المتنبي**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، دار المعرفة، بيروت.
- العلوي، يحيى بن حمزة (ت 745هـ): **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، المكتبة العصرية، بيروت، ط1.
- علي، عبد العزيز موسى، وطافش، رائد: **الأصوات النطعية: دراسة في التبدلات الصوتية في ضوء علم الأصوات الحديث**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد3، عمان، 2019م.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

- عمر، أحمد مختار (ت 1424هـ) بمساعدة فريق عمل: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، ط1، 2008م.
- عمر، تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، ط5، 2006م.
- عوني، حامد: **المنهاج الواضح للبلاغة**، المكتبة اللأزهرية للتراث.
- ابن فارس (ت 395هـ):
  - **حلية الفقهاء**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الشركة المتحدة للتوزيع، ط1، بيروت، 1983م.
  - **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (د–د)، (د–ط)، 1979م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 170هـ): **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الفيروز آبادي، مجد الدين (ت: 817هـ): **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005م.
- قاسم، محمد أحمد و ديب، محيي الدين: **علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ط1، 2003م.
- قلعجي، محمد رواس و قنيبي، حامد صادق: **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، ط2، 1988م.
- المتنبي، أبو الطيب (ت: 345هـ): **ديوان المتنبي**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1983م.
- امرؤ القيس (ت: 130ق.هـ): **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط4، 1984م.
- المساعفة، خالد محمد: **ائتلاف الصوامت في بنية الكلمة العربية عند اللغويين القدماء: دراسة صوتية صرفية**، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2016م.
- المصاروة، جزاء محمد: **المماثلة في العربية: رؤية جديدة**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 44، العدد 3، عمان، 2017م.
- المستعصمي (ت: 710هـ): **الدر الفريد وبيت القصيد**، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2015م.
- المعري، أبو العلاء (ت: 449هـ): **اللامع العزيزي في شرح ديوان المتنبي**، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 2008م.
- الملخ، حسن، ونعجة، سهى: **المحظورات الصوتية الأدائية في العربية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد الثامن والعشرون، العدد التاسع، 2014م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين(ت: 711هـ): **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة.
- أبو موسى، محمد محمد: **خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني**، مكتبة وهبة، ط7.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023

- المؤيد بالله، يحيى بن حمزة (ت: 745هـ): **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ.
- هوارية، الحاج علي: **شروط تأليف المفردات العربية من منظور الدرس الصوتي، قديمًا وحديثًا**، مجلة العربية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، المجلد السادس، العدد الثاني، 2019م.
- الوائلي، كريم: **الشعر الجاهلي قضاياه وظواهره الفنية**، دار نور للنشر، 2018م.
- الواحدي (ت: 468هـ): **شرح الواحدي ديوان المتنبي**، ضبطه وشرحه وعلق عليه: ياسين الأيوبي وقصي الحسين، دار الرائد العربي، ط1، 1999م.
- ابن وهب الكاتب، أبو الحسين (ت: 335هـ): **البرهان في وجوه البيان**، تحقيق: حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، 1969م.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والإبتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2023